وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة عباس لغرور – خنشلة –
Abbas Laghrour University / Khenchela
كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية
Faculty of Social Sciences and Humanities
قسم العلوم الاجتماعية

شرطة العمران والتشوهات الحضرية

دراسة حالة مديرية شرطة العمران

Urban Planning Police and Its Role in Reducing Urban Distortions

A Field Study in the City of Khenchela

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاجتماعية تخصص:

علم الاجتماع الحضري

إعداد الطالب:
✍ فارس صالحي

إشراف الأستاذ:
▪ د.سلوى عباسي

أعضاء لجنة المناقشة:

اسم ولقب الاستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
أ. شيحاوي سمية	جامعة عباس لغرور خنشلة	رئيسا
د. عباسي سلوى	جامعة عباس لغرور خنشلة	مشرفا ومقررا
د. عنصر مفيدة	جامعة عباس لغرور خنشلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024-2025

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، أول مَنْ نرفع إليه أكف الشكر والعرفان على توفيقه وفضله، الذي به تمَّ إنجاز هذا البحث.

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان للأستاذة المشرفة، الدكتورة "سلوى عباسي"، على ما بذلته من جهد متميز وإرشاد دقيق خلال مسار إعداد هذه الدراسة، وتشجيعها الدائم لي على مواصلة رحلة البحث والعطاء، جزاها الله خير الجزاء، وأسأل الله أن يبارك في علمها ويسعد قلبها بجزيل ما تنال.

كما أتوجَّه بالشكر والتقدير للطاقم الإداري والبيداغوجي بجامعة عباس لغرور – خنشلة، على دعمهم المستمر وحرصهم على تهيئة البيئة العلمية الملائمة، فبادلتهم الدعاء بالتوفيق والسداد في أعمالهم ومجهوداتهم.

ولا يفوتني أن أخص بالثناء كل من ساهم، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، في إنجاز هذا البحث من زملاء وباحثين ومراجعين، سائلاً الله لهم دوام التوفيق والنجاح.

ولكم جميعًا أسمى آيات التقدير والاحترام.

فارس صالحي

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

شكر وتقدير.....I
فهرس المحتويات:.....III
فهرس الأشكال.....VI
مقدمة:.....أ

الفصل الأول:

الإطار التصوري للدراسة

1- إشكالية الدراسة:.....4
2- فرضيات الدراسة:.....7
3- أسباب اختيار الموضوع:.....8
4- أهداف الدراسة.....9
5- أهمية الدراسة.....9
6- مفاهيم الدراسة: 10
7- الدراسات السابقة.....14
8- أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:.....17

الفصل الثاني:

ماهية شرطة العمران وطبيعة التشوهات الحضرية

تمهيد:.....20
1- شرطة العمران.....20
1-1 إنشاء وحدة شرطة العمران وحماية البيئة.....20

2-1 تصنيفات شرطة العمران 22
3-1 مهام شرطة العمران وحماية البيئة 27
4-1 علاقة شرطة العمران بمختلف الهيئات المحلية 31
2- التشوهات العمرانية 34
1-2 أسباب التشوهات العمرانية 35
2-2 عوامل حدوث تشوهات المباني 37
3-2 أنواع التشوهات العمرانية 39

الفصل الثالث:

دور شرطة العمران في الحد من التشوهات الحضرية

تمهيد: 43
1- التشوه العمراني في المدن الحضرية 43
1-1 مظاهر التشوه الحضري 44
2-1 أبعاد التشوه الحضري 47
3-1 خصائص التجمعات العمرانية المشوهة 48
2- آليات عمل شرطة العمران في مجال التشوهات الحضرية 50
1-2 أنواع المخالفات العمرانية المسببة للتشوهات الحضرية 51
2-2 الإجراءات التي تتخذها شرطة العمران في معاينة التشوهات الحضرية 55
3-2 الجزاءات المقررة من طرف شرطة العمران ضد المخالفات العمرانية 57

الفصل الرابع:

الإطار المنهجي و الميداني للدراسة

1- التقديم العام لشرطة العمران بولاية خنشلة 61

1-1 تعريف شرطة العمران " الهيكل التنظيمي والدور المؤسسي" 61
1-2 المهام والاختصاصات: 61
2- تشخيص دور شرطة العمران في الحد من التشوهات الحضرية في ولاية خنشلة 62
2-1 الإطار المنهجي للدراسة " العينة، الحدود، المنهج والأدوات " 62
2-2 تحليل دور شرطة العمران في الحد من التشوهات الحضرية بولاية خنشلة 65
مناقشة النتائج الدراسة الميدانية في ضوء الفرضيات 87
النتائج العامة للدراسة: 89
خاتمة 90
قائمة المصادر والمراجع 92
الملحق : دليل المقابلة .....
ملخص: .....

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	نسب التعاون بين شرطة العمران والمصالح الأخرى	66
02	مقارنة بين نسبة توفر الوسائل اللوجستية التقليدية مقابل الحديثة عبر السنوات (2018-2023)	70
03	أنواع التشوهات الحضرية التي تواجهها شرطة العمران في خنشلة، مع تمثيل نسبة كل نوع من التشوهات.	74
04	النسب المئوية لمصادر التشوهات العمرانية – بلدية خنشلة"	78

مـــقـدمـة

مقدمة:

تُعدُّ المدينة المعاصرة مرآة تعكس حالة التوازن أو الاختلال في التنظيم الاجتماعي والاقتصادي والبيئي داخل المجتمعات، ومن هذا المنطلق يُمثّل العمران ليس فقط مظهراً مادياً لتراكم البنايات والهياكل، بل كذلك تجسيدًا لرؤية مجتمعية متكاملة نحو التخطيط والتنظيم الحضري، حيث تتداخل فيه أبعاد جمالية، قانونية، بيئية، وسوسيولوجية. غير أنّ التحولات السريعة التي عرفتها المدن في العقود الأخيرة – بفعل التمدد الديموغرافي المتسارع، والضغط المتزايد على الموارد، وغياب التخطيط المتوازن – أدّت إلى بروز التشوهات الحضرية كواحدة من الإشكالات الكبرى التي تهدد الانسجام العمراني، وتفرغ المدينة من مضمونها الجمالي والوظيفي والاجتماعي.

إنّ التشوهات الحضرية بما تشمل من فوضى عمرانية، وتعديات على الفضاءات العامة، وبناء غير مرخّص، وتدهور البنية التحتية، ليست مجرد ظواهر عابرة، بل هي انعكاس لاختلالات عميقة في أنظمة الحوكمة المحلية، وتدهور في سلطة الرقابة والتخطيط، ومن هنا تبرز أهمية جهاز شرطة العمران باعتبارها هيئة تنفيذية رقابية تُعنى بضمان احترام القوانين العمرانية، والتدخل لمجابهة كل ما من شأنه المساس بالنظام الحضري. ويكتسب هذا الجهاز أهمية متزايدة في السياقات التي تعرف ضعفًا في إنفاذ القوانين، وارتفاعًا في وتيرة المخالفات العمرانية التي أصبحت تهدد الهوية المعمارية والوظيفية للمدن.

غير أنّ فعالية شرطة العمران لا يمكن تقييمها فقط من خلال المهام المنوطة بها، بل يجب النظر إليها في سياقٍ أوسع يُراعي التحديات البنيوية التي تواجهها، مثل: نقص الموارد البشرية واللوجستية، ضعف الإطار القانوني، غياب التنسيق بين المؤسسات، وقصور الوعي المجتمعي، فالمسألة العمرانية اليوم لم تعد حكرًا على المتخصصين أو السلطات الإدارية، بل غدت قضية

تشاركية تهمّ المواطن، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، بما يفرض إعادة تعريف العلاقة بين الفاعلين وتفعيل آليات الحوكمة الرشيدة.

وتزداد أهمية هذه الدراسة في ظل الواقع الجزائري الراهن، حيث تعاني العديد من البلديات من بؤر عمرانية عشوائية، وضعف الرقابة، وانتشار المخالفات، رغم وجود قوانين عمرانية واضحة في ظاهرها، وهذا التناقض بين وفرة النص القانوني وضعف التطبيق العملي، يستدعي مساءلة فعالية الأطر الحالية، ودراسة الأدوار الممكنة لشرطة العمران في الحد من هذه الاختلالات.

انطلاقًا من هذا المنظور تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الدور الذي يمكن أن تلعبه شرطة العمران كآلية رقابية وقانونية في التصدي للتشوهات الحضرية، مع التركيز على الإمكانات والمعوقات التي تؤثر على أدائها، والبحث في سبل تعزيز فاعليتها من خلال الإصلاح المؤسسي والتشريعي، والتوعية المجتمعية، والابتكار التقني، فالمعالجة الناجعة لهذه الظاهرة تتطلب فهماً شاملاً لمنظومة التخطيط والتنفيذ والمراقبة، من أجل تحقيق عدالة عمرانية مستدامة، تُوازن بين متطلبات النمو وتحقيق جودة الحياة داخل الفضاءات الحضرية.

الفصل الأول:

الإطار التصوري للدراسة

1- إشكالية الدراسة:

يعكس العمران بوصفه علماً وفناً مدى تقدم المجتمعات ومدى قدرتها على تنظيم الفضاءات الحضرية بشكل يتوافق مع احتياجات الإنسان البيئية والاجتماعية والاقتصادية، كما يُعتبر العمران مرآة تعكس هوية المجتمع وقيمه، حيث يشمل التخطيط العمراني تصميم المدن وتنظيمها بطريقة تضمن استدامتها وتحسين جودة الحياة لسكانها، ومع التطور الحضري المتسارع، أصبحت المدن تواجه تحديات كبيرة تتعلق بكيفية الحفاظ على التوازن بين النمو العمراني السريع والمتطلبات البيئية والاجتماعية، فالمدن لم تعد مجرد أماكن للسكن والعمل، بل تحولت إلى كيانات معقدة تتفاعل فيها عوامل اقتصادية وثقافية وبيئية، مما يتطلب تخطيطاً دقيقاً يراعي هذه التفاعلات ويضمن استدامة الموارد للأجيال القادمة.

ومع توسع المدن وزيادة الكثافة السكانية، برزت ظاهرة التشوهات الحضرية كأحد أبرز التحديات التي تواجه التخطيط العمراني الحديث. التشوهات الحضرية تشمل كل ما يخل بالنسق العام للمدينة، سواء كان ذلك في شكل البناء العشوائي، أو التعدي على الأراضي العامة، أو الإهمال في صيانة البنية التحتية، أو التلوث البصري الناتج عن الإعلانات غير المنظمة، هذه التشوهات لا تؤثر فقط على الجانب الجمالي للمدينة، بل تمتد آثارها السلبية إلى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، حيث تساهم في تفاقم الفوضى الحضرية وتدهور جودة الحياة. فعلى سبيل المثال يؤدي البناء العشوائي إلى زيادة الضغط على البنية التحتية، مما يتسبب في انهيارها مع مرور الوقت، كما أن التلوث البصري الناتج عن الإعلانات غير المنظمة يؤثر على الصحة النفسية للسكان ويخلق بيئة غير مريحة للعيش، بالإضافة إلى ذلك فإن التشوهات الحضرية تعكس غياب الوعي المجتمعي بأهمية الحفاظ على الفضاءات العامة، مما يؤدي إلى تفاقم المشكلة مع مرور الوقت.

في مواجهة هذه التشوهات ظهرت فكرة "شرطة العمران" كآلية لضبط الفضاءات الحضرية والحفاظ على النظام العام للمدن، وشرطة العمران هي جهاز أو هيئة مختصة بمراقبة تطبيق القوانين والأنظمة العمرانية، ومكافحة التشوهات الحضرية، وضمان احترام المعايير التخطيطية، تعتمد هذه الفكرة على وجود قوانين صارمة وآليات تنفيذية فعالة لضمان التزام الأفراد والمؤسسات بالمعايير العمرانية. ومع ذلك، تبقى شرطة العمران بحاجة إلى تطوير أدواتها وزيادة وعي المجتمع بأهمية الحفاظ على الفضاءات الحضرية. ففي كثير من الأحيان تواجه شرطة العمران تحديات كبيرة في تنفيذ مهامها، مثل نقص الموارد البشرية والمادية، وضعف الإطار القانوني، وعدم تعاون المجتمع، بالإضافة إلى ذلك فإن غياب التنسيق بين الجهات المختلفة المسؤولة عن التخطيط العمراني يجعل من الصعب تحقيق الأهداف المرجوة.

على الرغم من الدور المحوري الذي تلعبه شرطة العمران في مواجهة التشوهات الحضرية، فإن فعالية هذه الآلية تظل موضوعًا للجدل في ظل التعقيدات المتزايدة للواقع الحضري المعاصر، فالتحديات التي تواجهها المدن اليوم – كالتمدُّد العمراني غير المُنضبط، والضغوط الديموغرافية، والتنافس على الموارد المحدودة – تُفاقم من صعوبة تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي وضرورات الحفاظ على جودة الفضاءات العمرانية، فشرطة العمران رغم كونها جهة رقابية تهدف إلى فرض الانضباط عبر تطبيق القوانين ومحاربة المخالفات، تواجه عوائق هيكلية تعوق أداءها، مثل غياب التنسيق بين المؤسسات الحكومية، وانتشار الفساد الإداري، وتضارب المصالح بين الجهات الاستثمارية التي تسعى لتحقيق أرباح سريعة على حساب المصلحة العامة.

لا تقتصر الإشكالية على الجانب التنفيذي فحسب، بل تمتد إلى طبيعة التشريعات العمرانية نفسها التي غالبًا ما تكون قاصرة عن مواكبة التحولات السريعة في البيئة الحضرية، أو غير قادرة على معالجة الثغرات التي تستغلها المشاريع العشوائية، فالقوانين الصارمة وإن كانت ضرورية لا تكفي وحدها لضمان استدامة المدن، ما لم تُرافَق بحملات توعية مجتمعية تعيد تعريف العلاقة بين

الفرد والفضاء العام، وتُعزز الشعور بالانتماء إلى المدينة ككيانٍ جماعي يستحق الحماية، فالكثير من التشوهات الحضرية، مثل التعدي على الأراضي العامة أو الإهمال في الصيانة، ينبع من غياب الوعي بأهمية المصلحة المشتركة، وسيادة النزعة الفردية التي تضع المكاسب الشخصية فوق كل اعتبار.

في هذا السياق يصبح تعزيز دور شرطة العمران رهيناً بتبني استراتيجيات متكاملة تجمع بين الإصلاح التشريعي والتثقيف المجتمعي، وتشرك جميع الأطراف الفاعلة – من حكومات ومؤسسات مدنية ومواطنين – في صياغة رؤية مشتركة للتنمية العمرانية، فالتجارب الناجحة عالمياً تُظهر أن المدن التي استطاعت تحقيق التوازن بين النمو والحفاظ على الهوية العمرانية اعتمدت على نموذجٍ تشاركي، حيث تُصاغ السياسات العمرانية عبر حوارٍ واسعٍ يضمن مراعاة الاحتياجات المتنوعة، ويُحوِّل المواطن من مجرد مستهلك للخدمات إلى شريك فاعل في صنع القرار.

إضافة إلى ذلك يتطلب تعظيم فاعلية شرطة العمران تبني تقنيات حديثة لمراقبة الفضاءات الحضرية، مثل أنظمة الذكاء الاصطناعي لرصد المخالفات، أو منصات تفاعلية للإبلاغ عن التشوهات، مما يُسهّل عملية الرقابة ويُقلل من الاعتماد على الآليات البيروقراطية التقليدية، كما أن دمج مفاهيم الاستدامة البيئية في المهام الرقابية لشرطة العمران – مثل فرض معايير البناء الأخضر أو حماية المساحات الخضراء – يمكن أن يُحوّلها من جهة رقابية عقابية إلى شريك استباقي في بناء مدن المستقبل. كما لا يمكن فصل دور شرطة العمران عن السياق الأوسع للعدالة الاجتماعية والاقتصادية، فكثير من التشوهات الحضرية مثل العشوائيات أو تدهور البنية التحتية، هي نتاجٌ لتفاوتاتٍ عميقة في توزيع الموارد والفرص، لذا فإن معالجة هذه الإشكالات لن تتحقق إلا بسياسات عمرانية عادلة تدمج الأحياء المهمشة في النسيج الحضري، وتضمن حصول جميع الفئات على خدماتٍ أساسيةٍ تلبي احتياجاتهم، مما يُقلل من الدوافع الخفية وراء الممارسات العشوائية.

و بناءً على ما سبق، تطرح هذه الدراسة إشكالية رئيسية تتمثل في:

- ما هو دور شرطة العمران في الحد من التشوهات الحضرية؟

ومن هذه الإشكالية تتفرع التساؤلات التالية:

1. ما هي أبرز مظاهر التشوهات الحضرية في المدن الحديثة؟
2. وما هي الآليات التي تعتمد عليها شرطة العمران في مكافحة التشوهات الحضرية؟
3. كيف يمكن تعزيز دور شرطة العمران من خلال تطوير التشريعات؟

2- فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية والفرضيات الجزئية للدراسة:

- تمارس شرطة العمران دورًا محوريًا في الحد من التشوهات الحضرية، ويمكن تعزيز هذا الدور من خلال عدة تطوير تشريعات وآليات المرتبطة بها.

ولتحقيق هذه الفرضية تم وضع فرضيات جزئية على النحو التالي:

1. التشوهات الحضرية في المدن الحديثة تنتج عن عوامل متعددة، منها البناء العشوائي وضعف الرقابة، وتؤثر سلبًا على البيئة والمجتمع.

2. تواجه شرطة العمران تحديات في تنفيذ مهامها، مثل غياب التنسيق بين الجهات المعنية وانتشار الفساد الإداري.

3. يمكن تعزيز فاعلية شرطة العمران عبر تطوير التشريعات العمرانية وزيادة الوعي المجتمعي بأهمية الحفاظ على الفضاءات الحضرية.

3- أسباب اختيار الموضوع:

تتعدد أسباب اختيار موضوع دراستنا حيث تنقسم إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية، وهي على النحو التالي:

أ- الأسباب الذاتية:

- الرغبة في الخوض في تفاصيل موضوع حماية البيئة والعمران، وبالخصوص دور شرطة العمران في الحفاظ على الفضاءات الحضرية ومنع التشوهات التي تهددها.

- الطبيعة الحيوية لهذا الموضوع حيث يمس جوانب حياتية وبيئية تهم المجتمع بشكل مباشر.

- الرغبة في معرفة الأسباب الفعلية لانتشار ظاهرة البناء الفوضوي التي تشوه المدن وتقوض معالمها الجمالية، مما يؤثر سلبًا على جودة الحياة الحضرية.

- جدة الموضوع وحداثته خاصة في السياق الجزائري، حيث لا يزال هذا الموضوع حديثًا في بعض جوانبه ولم يتطرق إليه الكثير من الباحثين بشكل معمق.

- السعي إلى إضافة بحثية جديدة على أمل أن تكون هذه الدراسة إضافة قيمة إلى المكتبة الأكاديمية، خاصة في مجال الدراسات العمرانية والبيئية.

ب- الأسباب الموضوعية:

- إبراز دور شرطة العمران من خلال آليات الرقابة التي تمارسها، باعتبارها إحدى الآليات الفاعلة في حماية البيئة والحفاظ على التنظيم العمراني.

- التعرف على المهام والصلاحيات الممنوحة لشرطة العمران، وفهم كيفية تفعيلها لتحقيق أهدافها في الحد من التشوهات الحضرية.

- كثرة المخالفات العمرانية والانتهاكات القانونية التي طالت النسيج العمراني والبيئي، مما يستدعي دراسة هذه الظواهر وتحليلها للوصول إلى حلول عملية.

- الحاجة إلى تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الحفاظ على الفضاءات الحضرية، ودور شرطة العمران في تحقيق هذا الهدف.

4- أهداف الدراسة

- التعرف على أهم المهام والصلاحيات الممنوحة لشرطة العمران، وفعالية هذه الصلاحيات في الحد من التشوهات الحضرية.

- دراسة مفهوم المخططات العمرانية وتحليل علاقتها بعمل شرطة العمران، من خلال البحث في الصلاحيات الممنوحة لها لضمان تنفيذ هذه المخططات.

- معرفة مراحل إعداد المخططات العمرانية مع التركيز على المخططات المعمول بها في الفترة الراهنة، وتقييم مدى فعاليتها في تحقيق التنمية العمرانية المستدامة.

- تحليل دور شرطة العمران في تطبيق المخططات العمرانية والحد من البناء المخالف الذي يشوه النسيج العمراني.

5- أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول موضوعًا حيويًا يرتبط ارتباطًا وثيقًا بحياة المواطن وجودة البيئة الحضرية، حيث تُسلط الضوء على دور شرطة العمران في الحد من التشوهات الحضرية الناتجة عن البناء المخالف لقواعد التهيئة والتعمير. كما تساهم الدراسة في التحسيس والتوعية بمخاطر هذه الظاهرة، التي لا تؤثر فقط على الجانب الجمالي والحضاري للمدن، بل تمتد آثارها السلبية إلى البيئة والصحة العامة. بالإضافة إلى ذلك تقدم الدراسة رؤى عملية لتعزيز دور شرطة العمران من

خلال تطوير التشريعات وزيادة الوعي المجتمعي، مما يسهم في تحقيق تنمية عمرانية مستدامة كما تُعد إضافة قيمة للمكتبة الأكاديمية، خاصة في السياق الجزائري، حيث لا يزال هذا الموضوع بحاجة إلى مزيد من البحث والدراسة.

6- مفاهيم الدراسة:

1. تعريف العمران

- **لغةً:** مشتق من كلمة لاتينية (Urbs) والتي تعني المدينة (خلف الله بوجمعة، 2005،ص 12)

- **اصطلاحاً:** كان أول من استخدم مصطلح العمران العلامة العربي عبد الرحمان ابن خلدون في كتابه المقدمة وقد عرفه بأنه التساكن والتنازل في مصر او حلة للإنسان بالعشير واقتضاء الحاجات بما في طباعهم من التعاون على المعاش. (ابن خلدون، 1984، ص 74.)

إن أغلب التعاريف الاصطلاحية للعمران تذهب إلى أنه عملية تنظيم الفضاء الحضري لتحقيق نظام محدد داخل المدن، والتي غالبًا ما تعاني من عدم التوازن في توزيع الوظائف والمجالات. ويصعب تقديم تعريف شامل ودقيق للعمران بسبب ارتباطه الوثيق بدراسة جوانب متعددة من الحياة البشرية، حيث يهدف إلى تحقيق الانسجام الأمثل واستغلال الفضاء بكفاءة لتلبية احتياجات السكان وتوفير الراحة والخدمات لهم، بناءً على هذا الفهم يمكننا طرح عدة تعريفات للعمران ومنها:

- هو العلم الذي ينظم المدن عن طريق دراسة المفاهيم والتي تسمح بتكييف مساكن هذه المدن وفق حاجيات البشر بالاعتماد على مجموعة من التدابير الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.(خلف الله بوجمعة، 2005، ص 12).

- وعرف العمران بأنه هو فن تهيئة المدن من أجل توفير ثلاث عناصر أساسية: السكن العمل الراحة. (خلف الله بوجمعة، 2005، ص 13).

- والعمران يعني السكان في نشاطاتهم وعلاقاتهم وتكييفهم مع البنية التي يوجدون فيها في وقت معين مهما كانت هذه البيئة حضرية أو ريفية، ومن هذا المنطلق فإن العمران يشمل أربعة عناصر أساسية وهي السكن والسكان والنشاط والبيئة.(مصطفي مدوكي، 2013، ص 05).

إذن فالعمران اصطلاحًا هو عملية تنظيم وتخطيط المجال المكاني لتحقيق التوازن بين الوظائف والاحتياجات البشرية، مع التركيز على استغلال الموارد وتوفير الراحة والخدمات للسكان، ويشمل العمران تهيئة المدن والبيئات الحضرية والريفية لتلبية احتياجات السكن والعمل والراحة، مع مراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

علم العمران: وهو دراسة المسألة البشرية وكل ما يتعلق بتخطيطها مع الاهتمام بالنواحي البشرية التي تعاني من مساوئ التحضر السريع وتستعين هذه الدراسة بالعلوم الهندسية والاجتماعية. (أحمد زكي، 1982، ص 377).

- التعريف الإجرائي للعمران:

بناءً على التعريفات السابقة يمكننا تحديد العمران إجرائيًا على أنه العملية التي تهدف إلى تنظيم الفضاء المكاني بشكل يحقق التوازن الوظيفي والاستخدام الأمثل للمساحات المتاحة، يُعنى العمران بتحقيق الانسجام بين الأنشطة البشرية المختلفة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية، لضمان راحة السكان وتحسين جودة حياتهم، كما يشمل وضع خطط وتصاميم تسهم في توفير البنية التحتية والخدمات بشكل يلبي احتياجات المجتمع، مع مراعاة مبادئ الاستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية لضمان حقوق الأجيال القادمة.

2. التشوه العمراني

يُعد التشوه العمراني من أبرز التحديات الحضرية التي حظيت باهتمام الباحثين، خاصة في مدن الجزائر، بما في ذلك المدن الصحراوية التي تتميز بنمط معماري فريد يعكس طابعها الثقافي والاجتماعي، ومع تسارع التنمية الحضرية، ظهرت مشكلة التشوه العمراني نتيجة لعدة عوامل، منها ضعف التنسيق بين المسؤولين والمخططين، وقلة الوعي الاجتماعي والثقافي لدى السكان، خاصة في الأحياء ذات الأهمية الإستراتيجية، وعلى الرغم من الجهود المبذولة والمشاريع المنفذة، إلا أن النتائج كانت صورة عمرانية مشوهة. وقد تعددت التعاريف المتعلقة بالتشوه العمراني، ومنها:

- **لغة:** التشوه في معناه اللغوي من شوه، قبح (ابن منظور، 1999، ص 877)

- **اصطلاحا**

يعتبر التشوه العمراني هو تشوه الواجهة المباني والنسيج العمراني من بين الظواهر العمرانية التي أصبحت تميز المدن الصحراوية التي تمشي على خطى سيرورة التحضر وذلك لتنمية الحضرية للمدينة فقد زادت هذه المشكلة بازدياد التصنيع والنزوح الريفي وقلة التنسيق المسؤولين مع غياب التوجيه والتخطيط المنضبط وانتشار البيروقراطية من أصحاب السلطة في ضواحيها وأطرافها الصحراوية وبمرور الزمن أصبح لهذه المدن واجهة لا تدل على سمات ثقافية للمدينة الصحراوية باختفاء هويتها وكيانها الأصيل والعريق وأصبحت في كومة من الملوثات وتشوهات المحالها السكني الغير مهيئ مما ولد حزام بين جل المدن خاصة في أحياتها الواسعة وأعطى منظرا مستفزا للمشاعر وباعثا النفور من تلك الأشكال غير المتجانسة وغير مؤهلة لأن ترتقي بها إلى الأمم متقدمة. (ميمونة مناصريه، 2004-2005، ص44.)

- تعريف الإجرائي للتشوه العمراني:

التشوه العمراني هو كل ما يخل بالجمالية والتناسق في البنية العمرانية، ويظهر نتيجة عدم توافق أجزائها مع المعايير الأساسية للعمارة، ويُعتبر التشوه العمراني ظاهرة مركبة تجمع بين العوامل المادية، مثل سوء التصميم والبناء، والعوامل الاجتماعية والثقافية، مثل القيم والعادات والممارسات البشرية التي تسهم في تشويه الفضاء الحضري.

3.شرطة العمران

هي فرع من فروع الشرطة الإدارية تهدف إلى تحديد القواعد العامة الرامية إلى تنظيم إنتاج الأراضي القابلة للتعمير وتحويل المبنى في إطار تسيير الاقتصادي للأراضي، تأسست بموجب المادة 73 من القانون 90/29 مدعمة بالمرسوم التشريعي 94/7 المؤرخ في 18/5/1994 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسات المهندس المعماري وكذا المرسوم التنفيذي رقم 95/318 المؤرخ في 14/10/1995 الذي يحدد كيفيات تعيين الأعوان المؤهلين للبحث وتقصي المخالفات في ميدان الهندسة المعمارية والتعمير، ولذلك فان الدور المخول لشرطة العمران يتمثل في البحث والتقصي المخالفات وكذا تثبيت وتحرير المحاضر في الميدان لصاحب المشروع، وفي غيابه يحرر إلى المهندس المعماري او المقاول الذي يضمن إدارة. (فتحي أبي عياد،2014، ص 1)

و هي عبارة عن جهاز تنفيذي يسهر على تطبيق النصوص القانونية التي يجعل بعض الأفعال الماسة بالعمران أفعال غير مشروعة فهي تختص بتجسيد النصوص القانونية التي جاءت في هذا المجال حيث تم إنشاؤها بموجب قانون رقم 0282 المؤرخ في 06/02/1982 والقانون رقم 90 -29 المؤرخ في 01/02/1990 وتعمل وفقا لإجراءات قانونية محددة لكن تم إلغاء نشاطها في 1982. (كاهنة مزوزي، 2012، ص 110)

و عليه يمكننا تعريف شرطة العمران على أنها الجهاز التابع للشرطة القضائية، والمكلف بحماية النسيج العمراني والبيئي من أي شكل من أشكال التعديات التي قد تلحق بهما بسبب الممارسات البشرية، تتمثل مهمتها الأساسية في ردع الاستغلال غير القانوني للموارد العمرانية والبيئية، وذلك من خلال تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمجال العمران، بهدف الحفاظ على التوازن البيئي والعمراني وضمان احترام القوانين المنظمة لهذا المجال.

7- الدراسات السابقة

من خلال الاطلاع على مجموعة من الأبحاث والدراسات المتعلقة بالموضوع، تم تحديد عدد من الأطروحات والرسائل الجامعية التي تناولت قضايا مرتبطة ب " شرطة العمران والتشوه العمراني " ومن بين هذه الدراسات:

1. مذكرة ماستر بعنوان **"دور شرطة العمران والبيئة في حماية النسيج العمراني والبيئي في الجزائر"** أعدت هذه الدراسة الباحثة مريم بودهان، كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماستر في جامعة محمد خيضر ببسكرة، قسم الحقوق، عام 2011، ركزت الدراسة على الدور الذي تلعبه شرطة العمران في حماية البيئة والعمران، مع التركيز على آليات ردع المخالفين للقوانين والتنظيمات المعمول بها في المجال العمراني، كما قامت بتحديد الأدوات الرئيسية المستخدمة في التخطيط العمراني، مما يوفر إطارًا لفهم كيفية تعزيز الحماية القانونية للنسيج العمراني والبيئي.

2. دراسة بعنوان **"مشكلات التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية: دراسة ميدانية بمنطقة عين الصحراء بمدينة تقرت"** أعدت هذه الدراسة الباحثة بولعشب حكيمة، كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري بجامعة قسنطينة، خلال العامين 2006-2007، تناولت الدراسة المشكلات الحضرية التي تواجه المدينة الصحراوية، سواء من الناحية الاجتماعية أو التخطيطية، مع تسليط الضوء على مدى تطابق التصميم الهندسي مع الثقافة المحلية للسكان، ومن

خلال تساؤلات فرعية، حاولت الدراسة تحديد ما إذا كانت هذه المشكلات ناتجة عن إهمال الجانب الاجتماعي في خطط التنمية، أو بسبب عدم مراعاة الثقافة المحلية وعدم إشراك السكان في عملية التخطيط، وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي لتحليل أنماط الحياة وعادات المجتمع، مع اختيار عينة ميدانية من سكان حي عين الصحراء، حيث تم توجيه أسئلة إلى عينة عشوائية. من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن غالبية المبحوثين أعربوا عن عدم رضاهم عن السكن في العمارات الجماعية، مفضلين السكن في مساكن فردية تتوافق مع تقاليدهم وثقافتهم.

3. دراسة ميمونة مناصريه **"آثار التحول الديمغرافي في التشوه العمراني – دراسة تطبيقية لحي العالية الشمالية (مدينة بسكرة)"** أعدت هذه الدراسة الباحثة ميمونة مناصريه كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنمية بجامعة قسنطينة خلال العامين 2004-2005، وتناولت الدراسة ظاهرة التحول الديمغرافي في مدينة بسكرة، مع التركيز على الأسباب التي أدت إلى التشوه العمراني في حي العالية الشمالية، وقد هدفت الدراسة إلى تحليل الآثار المورفولوجية والاجتماعية الناتجة عن هذا التحول، والتي أسهمت في اختلال التنظيم العمراني وتدني المستوى الحضري للمنطقة.

اعتمدت الدراسة على تساؤلات رئيسية مثل:

- كيف أثر التحول الديمغرافي في تشويه النسيج العمراني لحي العالية الشمالية؟

- كيف أثر هذا التحول في تشويه المورفولوجية (الهيكل العمراني) للحي؟

أين تم اختيار حي العالية الشمالية ببسكرة كعينة للدراسة، حيث بلغ عدد سكانه 5336 نسمة. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي لتحليل البيانات، وتوصلت إلى نتائج مهمة، منها:

- أدى التحول الديمغرافي إلى غياب التخطيط العمراني الفعال وإهمال مخططات التعمير، مما نتج عنه تغير سريع وغير منظم في النسيج الحضري.

- ظهر خلل في استغلال المجال العمراني، حيث لوحظ توزيع غير عادل للمرافق والخدمات العامة.

- غياب سياسة واضحة لمعالجة الأحياء المشوهة، وعدم اتباع تخطيط عمراني سليم للتحكم في البناء والتعمير.

4. دراسة سلاطنية رضا **"الأحياء المتخلفة والنمو العمراني – دراسة ميدانية لمدينة سوق أهراس"**
أعد هذه الدراسة الباحث سلاطنية رضا كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري بجامعة قسنطينة خلال العامين 2005-2006. ركزت الدراسة على تحليل آليات نشوء الأحياء المتخلفة (العشوائية) من النواحي الحضرية والاقتصادية والاجتماعية والمورفولوجية، مع تسليط الضوء على تأثير هذه الأحياء على مستقبل النمو العمراني لمدينة سوق أهراس.

تمحورت الإشكالية الرئيسية للدراسة حول التساؤلات التالية:

- ما مستقبل النمو العمراني للمدينة في ظل وجود الأحياء المتخلفة؟

- ما الإجراءات التي يمكن اتخاذها للقضاء على هذه الأحياء أو التخفيف من آثارها؟

- كيف نشأت الأحياء المتخلفة، وما هي وضعياتها الاجتماعية والاقتصادية؟

- هل يمكن القول إن منع نشوء هذه الأحياء من البداية أفضل من محاولة إزالتها لاحقًا؟

اختار الباحث حي الديار الزرقاء بسوق أهراس كعينة للدراسة، حيث بلغ عدد المساكن فيه 4861 مسكنًا. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي لتحليل البيانات، وتوصل إلى النتائج التالية:

- وجود خلل في قدرة المدينة على استيعاب النمو السكاني السريع، مما أدى إلى اختلالات في التخطيط العمراني وإهمال مخططات التعمير.

- غياب التخطيط الحضري الفعال كأحد أهم التحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة.

- أدى النزوح الريفي إلى انتشار الأحياء المتخلفة، حيث يلجأ السكان إلى هذه المناطق بحثًا عن فرص تعليمية واجتماعية أفضل لأطفالهم.

8- أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

- تحديد المتغيرات الرئيسية المرتبطة بالتشوهات الحضرية ودور شرطة العمران، مثل التحول الديمغرافي، غياب التخطيط، وضعف التشريعات، أي الاستفادة منها في عملية ضبط متغيرات الدراسة.

- المساعدة تحديد المنهج المناسب وأدوات جمع البيانات التي سنعتمد عليها في بحثنا (المنهج الوصفي التحليلي).

- تحليل النقاط المتشابهة بين الدراسات السابقة ودراستنا، مثل تأثير التحول الديمغرافي وغياب التخطيط.

- تحسين الإطار النظري للدراسة من خلال بناء إطار نظري قوي يعتمد على النتائج السابقة لفهم العلاقة بين التشوهات الحضرية ودور شرطة العمران.

- الاستفادة من المفاهيم والنماذج التي استخدمتها الدراسات السابقة.

- توجيه البحث نحو نقاط جديدة وتحديد الثغرات في الدراسات السابقة والتركيز عليها في دراستنا.

- تعزيز مصداقية الدراسة بالاعتماد على نتائج موثوقة من الدراسات السابقة لدعم فرضيات الدراسة وتحليل البيانات.

- مقارنة نتائج دراستنا بالنتائج السابقة لتأكيد أو تعديل الفرضيات.

خلاصة

يتناول هذا الفصل الأساس النظري والمنهجي الذي بُنيت عليه الدراسة، من خلال عرض إشكالية البحث المتعلقة بفعالية شرطة العمران في مواجهة التشوهات الحضرية، في ظل تفاقم ظواهر البناء الفوضوي والتعديات العمرانية.

وقد حدد الباحث تساؤلات فرعية توضح أبعاد المشكلة، واقترح فرضيات تربط بين واقع التشوهات والعوائق التي تحد من فعالية شرطة العمران، مثل ضعف التشريعات وقلة التنسيق بين الهيئات.

كما بيّن الفصل دوافع اختيار الموضوع، سواء لراهنيته أو لأبعاده العملية والمجتمعية، إضافة إلى تحديد أهداف الدراسة التي تصبو إلى تحليل واقع شرطة العمران، وإبراز دورها الرقابي في تنظيم المجال الحضري.

وُضّحت مفاهيم مركزية مثل "العمران"، "التشوه العمراني"، و"شرطة العمران"، بما يضمن فهمًا دقيقًا لمجال البحث. كما تم استعراض أهم الدراسات السابقة في نفس المجال، للاستفادة من مناهجها ونتائجها، وتحديد موقع الدراسة الحالية ضمن السياق البحثي.

بذلك، شكل هذا الفصل منطلقًا علميًا متينًا لبقية فصول المذكرة، من خلال ضبط الإطار المفاهيمي والمنهجي للدراسة.

الفصل الثاني:

ماهية شرطة العمران وطبيعة التشوهات الحضرية

تمهيد:

يشكل موضوع شرطة العمران والتشوهات الحضرية أحد المحاور الجوهرية في دراسات العمران الحديث، لما ينطوي عليه من أبعاد قانونية، اجتماعية، وتنموية، تعكس طبيعة العلاقة بين السلطة التنظيمية والمجال الحضري، فشرطة العمران تُعد أداة تنفيذية مركزية في يد السلطات المحلية، تسهر على تطبيق القوانين والتشريعات العمرانية، وتضمن احترام قواعد البناء والتنظيم الحضري. غير أن الواقع العمراني للمدن لاسيما في الدول النامية، يشهد تنامياً مقلقًا لمظاهر التشوهات الحضرية، التي تتجلى في البناءات الفوضوية، التعدي على المساحات الخضراء، غياب التناسق المعماري، وتدهور البنية التحتية، ويأتي هذا الفصل لاستعراض الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، حيث سنتناول فيه مختلف الأدبيات النظرية لمصطلحات الدراسة.

1- شرطة العمران

في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق تنمية عمرانية مستدامة والحفاظ على البيئة والنسيج العمراني، تبرز شرطة العمران كأحد الأجهزة التنفيذية الرئيسية التي تعمل على ضمان احترام التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالعمران، وتلعب هذه الوحدة دورًا محوريًا في مراقبة التطور العمراني، ومكافحة المخالفات، والحفاظ على النسيج العمراني والبيئي، مما يسهم في تعزيز جودة الحياة وتحقيق التوازن بين التطور العمراني وحماية البيئة.

1-1 إنشاء وحدة شرطة العمران وحماية البيئة

تُعد حماية البيئة والعمران من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يساهم الحفاظ على النسيج العمراني والبيئي في تعزيز جودة الحياة وتحقيق التوازن بين متطلبات التطور العمراني وضروريات الحفاظ على الموارد الطبيعية، ومع تزايد التحديات البيئية والعمرانية أصبح من الضروري إنشاء أجهزة متخصصة تعمل على ضبط المخالفات وردع الاستغلال غير القانوني للموارد

العمرانية والبيئية. ومن هنا برزت أهمية إنشاء " وحدة شرطة العمران وحماية البيئة " كجهاز تنفيذي يعمل على تطبيق التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالعمران والبيئة، بهدف الحفاظ على الموروث العمراني والحد من التعديات التي تهدد البيئة.

تشير " شرطة العمران " إلى جهاز تنفيذي يعمل على حماية النسيج العمراني والبيئي من كافة أنواع المساس الذي يلحق به الانسان وردع الاستغلال الغير القانوني سواء من الجهة العمرانية أو البيئة. (كريمة الغربي،2016، ص37)

فهي جهاز إداري يتبع للشرطة الإدارية، ويهدف إلى حماية البيئة العمرانية من خلال مراقبة وتطبيق القوانين المتعلقة بالتهيئة والتعمير.

وتم استحداث جهاز شرطة العمران تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي بموجب المرسوم التشريعي رقم 04-94 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري.(المرسوم 94/07، 1994)، حيث تم تكليف رئيس المجلس الشعبي البلدي بمهام مراقبة البنايات والإشراف على إصدار الرخص والوثائق التقنية المتعلقة بالبناء، وتعمل شرطة العمران تحت إشرافه، مما يعكس الطابع المحلي لهذه المهام.

ومع تطور التشريعات تم إصدار قانون 82/02 المعدل بالقانون 29/90، والذي أسس لوجود شرطة العمران بشكل فعلي عام 1983 (القانون 90-29، 1990)، وبقرار صادر من المديرية العامة للأمن الوطني تحت رقم 5078 أو مؤرخ في 09 ماي 1983 تم الإعلان الرسمي عن تأسسها. (www.dgsn.dz)

وقد مارست هذه الوحدة نشاطها عبر 17 ولاية، أين جاء في المادة 73 من القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير على أنه " يجب على رئيس المجلس الشعبي البلدي وكذا الأعوان المؤهلين

قانونا زيارة كل البنايات التي هي في طور الإنجاز ومعايناتها وبطلب رخصها ووثائقها التقنية والاطلاع عليها ".(مادة 73 من القانون 90-29، 1990)

حيث كانت تقوم بزيارات ميدانية لمواقع البناء للتأكد من التزامها بالتشريعات، ومع ذلك تم تجميد مهامها عام 1992 بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي كانت تعيشها البلاد، مما أدى إلى تراجع في ضبط المخالفات العمرانية والبيئية.. (كريمة الغربي،2016، ص 42)

والذي أدى إلى انعكاس سلبي على عدم إتباع الاستغلال الغير القانوني للبيئة والعمران، وذلك ما أدى إلى إعادة تنشيط وحدات شرطة العمران وتنفيذ التعليمات الوزارة الداخلية بإنشاء أول فصيلة سنة 1997 في العاصمة وتم توسيعها على كافة الدوائر التابعة لها، وبداية من شهر أفريل 2000، ثم إعادة تنشيط هذه الوحدات على مستوى أهم المدن الكبرى للوطن وهي وهران، قسنطينة، عنابة، لينتهي الأمر بتعميم هذه الفرق على مستوى كل التراب الوطني ابتداء من شهر أوت 2000. (فتحي أبي عياد، 2014، ص 01).

فرغم التحديات التي واجهتها شرطة العمران، إلا أن إعادة تنشيطها عام 1997 وتوسيع نطاق عملها ليشمل كافة التراب الوطني بحلول عام 2000، يعكس الإدراك المتزايد لأهمية دورها في حماية البيئة والعمران، وقد ساهم ذلك في الحد من الاستغلال غير القانوني للموارد العمرانية والبيئية، وتعزيز الالتزام بالقوانين والتشريعات. وبالتالي يمكن القول إن شرطة العمران وحماية البيئة تُعد أداة فعالة لتحقيق التوازن بين التطور العمراني والحفاظ على البيئة، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.

2-1 تصنيفات شرطة العمران

تُعتبر شرطة العمران جهازًا إداريًا متخصصًا يهدف إلى ضمان احترام التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالتهيئة والتعمير، وذلك من خلال مراقبة ومتابعة المخالفات العمرانية والبيئية، ولتحقيق

هذه الأهداف تم تحديد مجموعة من الأعوان المؤهلين قانونيًا لممارسة مهام شرطة العمران، وذلك بموجب نصوص تشريعية وتنظيمية دقيقة، وتتنوع تصنيفات هؤلاء الأعوان بين ضباط الشرطة القضائية، ومفتشي التعمير، وأعوان البلديات، وموظفي إدارات التعمير والهندسة المعمارية، بالإضافة إلى أعوان مؤهلين بموجب قوانين خاصة ببعض المناطق.

حددت المادة 08 من القانون 04/05 المعدل والمتمم لقانون 90/29 المتعلق بالتهيئة والتعمير، الأعوان المؤهلين لممارسة مهام شرطة العمران وهم:

- ضباط أعوان الشرطة القضائية.
- مفتشي التعمير.
- أعوان البلدية المكلفين بالتعمير.
- موظفو إدارة التعمير والهندسة المعمارية. (المادة 08، القانون 05/04، 2004،ص 5)

تم تفصيل شروط تعيين هؤلاء الأعوان في المرسوم التنفيذي رقم 55/06 والذي يحدد شروط وكيفيات تعيين الاعوان المؤهلين للبحث عن المخالفات (المرسوم التنفيذي رقم 2006/06،55)، وجاءت المادة 02 منه بتفصيل أكثر يؤهل للبحث عن مخالفات التشريع والتنظيم في مجال التهيئة والتعمير ومعاينتها، زيادة على ضباط أعوان الشرطة القضائية:

1- مفتشو التعمير الذي تم تعيينهم بانتظام طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 91-255 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال المنتمين للأسلاك التقنية التابعة لوزارة التجهيز والسكن، حيث وبالرجوع للمادة 94 منه نجدها نصت على أن مفتشي التعمير يعينون من بين: (المادة 94 من المرسوم التنفيذي 91-225،1991، ص 1230)

- المهندسين المعماريين الذين لهم ثلاث سنوات من الخدمة بهذه الصفة.

- التقنيين الساميين والتقنيين الدين لهم تبعا خمس (5) سنوات، وسبع (7) سنوات من الأقدمية بهده الصفة.

2- المستخدمون الذين يمارسون عملهم بإدارة وزارة السكن والعمران ويعينون من بين:

- رؤساء المهندسين المعماريين ورؤساء المهندسين.
- المهندسين المعماريين في الهندسة المدنية (ذوي الخبرة سنتين 2) على الأقل في ميدان التعمير.
- المهندسين المعماريين الرئيسين في الهندسة المدنية الرئيسين.
- المهندسين التطبيقيين في البناء ذوي خبرة 03سنوات على الأقل في ميدان التعمير.

3- الأعوان الذين يمارسون عملهم بمصالح التعمير التابعة للبلدية يعينون من بين:

- رؤساء المهندسين المعماريين ورؤساء المهندسين في الهندسة المدنية.
- المهندسين المعماريين الرئيسين والمهندسين في الهندسة المعمارية.
- المهندسين المعماريين والمهندسين في الهندسة المعمارية ذوي خبرة سنتين (2)على الأقل في ميدان التعمير. (المادة 02،المرسوم التنفيذي رقم 06- 55، ص ص 4-5)

4- بالنسبة للأعوان المحددين طبقا لقوانين خاصة ببعض الأجزاء من التراب الوطني:

نصت بعض القوانين علة مجموعة من الأعوان المختصين والمؤهلين قانونا في مجال التعمير سنتطرق إليهم من خلال

أ - حددتهم المادة 37 من القانون 02-02: (المادة 37، القانون 02-02، 2002، ص29)

- ضباط الشرطة القضائية وأعوانها.
- أسلاك المراقبة الخاضعين لقانون الإجراءات الجزائية.

- مفتشو البيئة

ب- من حيث مناطق التوسع والمواقع السياحية

نجد المادة 33 من القانون 03-03 تنص على الأعوان المؤهلين للبحث ومعاينة المخالفات كما يلي: (المادة 33 من القانون 03-03، 2003، ص18)

- ضباط وأعزان الشرطة القضائية
- مفتشي السياحة
- مفتشي التعمير
- مفتشي البيئة

وبالرجوع لقانون 04-20 في المادة 69 نصت على أنه علاوة على ضباط الشطة القضائية وأعوانها يؤهل للقيام بالبحث ومعاينة مخالفات هذا القانون، خصوصا المتعلقة بالبناء، الأشخاص وأجهزة الرقابة المؤهلة بموجب القانون.

5- الأعوان المؤهلين طبقا لقانون الإجراءات الجزائية:

أما فيما يتعلق بالأعوان المؤهلين طبقًا لقانون الإجراءات الجزائية، فقد حددت المادة 15 من هذا القانون أن رؤساء المجالس الشعبية البلدية، ضباط الدرك الوطني، والموظفون التابعون لأسلاك المراقبة هم من بين الأعوان المكلفين بالضبط، ويتم تعيين هؤلاء الأعوان بقرار مشترك بين الوزارات المعنية.و بهذا فإن الأعوان المكلفين بالضبط ذوي الإختصاص العام هم: (المادة 15،الأمر 15-02، 2015، ص37)

- رؤساء المجالس الشعبية البلدية.
- ضباط الدرك الوطني.

- الموظفون التابعون للأسلاك الخاصة للمراقبين، ومحافظي ضباط الشرطة للأمن الوطني.
- ذوي الرتب في الدرك الوطني، ورجال الدرك الدين أمضو في سلك الدرك الوطني 3 سنوات على الأقل، والدين تم تعينه بموجب قرار مشترك صادر عن وزير العدل ووزير الدفاع الوطني بعد موافقة لجنة خاصة.
- الموظفون التابعون للأسلاك الخاصة للمفتشين، وحفاظ وأعوان الشرطة للأمن الوطني الدين أمضوا 3 سنوات على الأقل بهده الصفة الذين تم تعيينهم بموجب قرار مشترك صادر عن وزير العدل، ووزير الداخلية والجماعات المحلية بعد موافقة لجنة خاصة.
- ضباط وضباط الصف التابعين للمصالح العسكرية للأمن، الذين تم تعيينهم بموجب قرار صادر عن وزير الدفاع الوطني ووزير العدل.

وعلى حسب نص المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 06-55 على " يعين الأعوان المذكورون أعلاه على قائمة إسمية بمقرر مشترك بين الوزراء المكلفين بالجماعات المحلية والعدل والتعمير.." (المادة 03، المرسوم التنفيذي رقم 06-55، المرجع السابق، ص 05.)

يتم تكوين المؤهلين في الأمن الوطني موازاة مع التكوين الأساسي، أين يتلقون تكوينا خاصا ومكثف من خلال مشاركتهم في تربصات مبرمجة، تحت تأطير مختلف إطارات المديرات المركزية للولاية، تتمحور هذه النصوص التكوينية في:

- ميكانزمات وعقود العمران.
- أدوات التعمير.
- مخططات التعمير.
- رخص البناء، التجزئة، الهدم، ورخصة الأشغال الصغرى.
- تشريعات شرطة العمران.

- كيفيات إنجاز مختلف محاضر المعاينة للمخالفات.
- المعالجة القضائية.
- العمران التجاري.
- إجراءات المراقبة.

ويهدف هذا التكوين التخصصي والمتواصل بالدرجة الأولى إلى تحسين أداء مهام شرطة العمران وكذا الرفع من المستوى المعرفي والمهني لضمان الرؤية الواضحة لدور الأفراد في مجال شرطة العمران من اجل الوصول إلى نتائج أفضل. (كمال درارجة، 2019، ص09).

من خلال التصنيفات المختلفة لأعوان شرطة العمران، يتضح أن المشرع قد حرص على تحديد الجهات والأشخاص المؤهلين لممارسة هذه المهام بدقة، وذلك لضمان فعالية وكفاءة عمل شرطة العمران. ويتمتع هؤلاء الأعوان بتكوين خاص ومكثف في مجالات التعمير والتشريعات العمرانية، مما يمكنهم من أداء مهامهم باحترافية عالية، وبالتالي فإن تعدد وتنوع الأعوان المؤهلين يعكس الأهمية الكبيرة التي توليها الدولة لحماية البيئة العمرانية والحد من المخالفات، مما يسهم في تحقيق التنمية العمرانية المستدامة.

3-1 مهام شرطة العمران وحماية البيئة

تعمل شرطة العمران وحماية البيئة على ضمان احترام القوانين والتنظيمات المتعلقة بالعمران والبيئة، وذلك من خلال مراقبة ومتابعة المخالفات التي تؤثر على النسيج العمراني والبيئي، وتتمثل مهام هذه الوحدة في مجموعة من الإجراءات التي تسهم في الحفاظ على البيئة العمرانية، وتحسين جودة الحياة، وضمان استدامة الموارد الطبيعية، وتتنوع هذه المهام بين مراقبة التخطيط العمراني، ومكافحة التلوث الغذائي، وحماية البيئة من التدهور.

تتمثل مهام شرطة العمران في السهر على تطبيق القوانين والتنظيمات في مجال العمران بالتنسيق مع المصالح التقنية والعمرانية للبلديات والدوائر تحت طائلة القانون واللوائح التنظيمية وتتلخص فيما يلي: (كمال درارجة، 2019، المرجع السابق، ص 09)

1- في مجال التخطيط

- في مجال التخطيط تقوم شرطة العمران بمراقبة جميع التغيرات التي تطرأ على النسيج العمراني، مع التركيز بشكل خاص على البنايات التي يتم تشييدها.
- كما تتولى مراقبة عمليات الحفر والهدم والأعمال التي قد تضر بالصحة أو السكن أو تؤثر سلبًا على نظافة المحيط.
- تشمل مهامها أيضًا إجراء التحقيقات ومراقبة المستندات الإدارية، مع التأكد ميدانيًا من أن الأشغال الجارية تتوافق مع المواصفات الفنية وشروط الترخيص.
- في حال اكتشاف أشغال غير شرعية أو غير مرخصة، تقوم شرطة العمران بإيقافها فورًا، وقد تلجأ إلى استعمال القوة العمومية إذا تطلب الأمر، مع إحالة المخالفين إلى الجهات القضائية.
- تعمل على ضبط التوسع العمراني المنظم وفقًا للمواصفات والمقاييس التي تضعها إدارة البلدية المحلية، ومحاربة التوسع العمراني غير القانوني بجميع أشكاله.
- ومع ذلك لا تزال المخالفات العمرانية مستمرة في الجزائر، سواء بالنسبة للأشغال المرخصة أو غير المرخصة، وذلك لأسباب عديدة منها عدم احترام المقاييس والمواصفات المعمارية المحددة إداريًا، وقلة المراقبة التقنية أو انعدامها في بعض الأحيان، بالإضافة إلى قلة الوعي المدني لدى المواطنين في مجال العمران.
- كما تقوم شرطة العمران بمراقبة صيانة شبكة المياه والصرف الصحي في المناطق ذات التراث الحضاري، والحد من حركة المركبات ذات المحركات في المناطق الأثرية لتقليل التلوث والحفاظ على المنشآت الأثرية.

- تعمل أيضًا على منع تمركز الصناعات المسببة للتلوث والضجيج في هذه المناطق.
- إلى جانب ذلك تسهم شرطة العمران في توعية المواطنين بأهمية الحفاظ على التراث الحضاري، وتشجعهم على المشاركة في أعمال الصيانة والترميم وحماية المناطق الأثرية.
- تعمل على إقامة مناطق محمية وإصلاح النظم الإيكولوجية المتدهورة، مما يسهم في الحفاظ على البيئة والتراث العمراني للأجيال القادمة. (ينظر: كمال درارجة، 2019، المرجع السابق، ص 09)

2- في مجال التلوث الغذائي:

- تظهر سلبيات التلوث العمراني في التأثير على سلامة الثروة الغذائية، مما يتطلب اتخاذ إجراءات وقائية لضمان جودة الغذاء وحماية صحة المستهلكين، وتتمثل هذه الإجراءات في:
- الحد من استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية والسماح باستعمالها فقط في الحالات الضرورية القصوى لتجنب تأثيراتها السلبية على المحاصيل وصحة الإنسان.
- منع استخدام المياه الملوثة في ري المزروعات خاصة الخضروات التي تُستهلك نيئة دون طهي، وذلك لتجنب انتقال الملوثات إلى الغذاء.
- مكافحة بيع الأطعمة والمشروبات المكشوفة التي يعرضها الباعة المتجولون، والتي تكون عُرضة للتلوث بسبب تعرضها للعوامل الخارجية.
- ضمان الالتزام بالشروط الصحية في استخدام المواد المضافة للأغذية، مثل المواد الحافظة والملونات، مع إخضاعها للفحص المخبري للتأكد من سلامتها وعدم تأثيرها على صحة الإنسان.
- التأكد من ذبح الحيوانات في المسالخ المخصصة تحت إشراف طبيب بيطري، وذلك بالتنسيق مع الجهات البلدية لضمان تطبيق المعايير الصحية.
- مراقبة المساحات الخضراء والحفاظ عليها وفقًا للتنظيمات المعمول بها، لضمان بيئة نظيفة وصحية.

- منع بيع المياه غير المعالجة التي يتم نقلها عبر الصهاريج، والتي قد تشكل خطراً على صحة المستهلكين.
- منع عرض اللحوم غير المحفوظة في الثلاجات والمعرضة لأشعة الشمس والغبار في الأسواق، لضمان سلامتها ومنع تلوثها.
- مراقبة بيع الأسماك والمنتجات البحرية في الأماكن المخصصة فقط، ومنع الباعة المتجولين من تداولها في الأحياء السكنية.
- تعزيز الرقابة على المنتجات الحيوانية مثل البيض، الزبدة، الحليب، مشتقات الألبان، واللحوم الحمراء، للتأكد من توافقها مع المعايير الصحية.
- منع بيع الخبز على جوانب الطرق والأرصفة حيث يكون عُرضة للتلوث بسبب العوامل البيئية.
- مراقبة المطاعم بأنواعها بما في ذلك المطاعم المتنقلة، للتأكد من التزامها بالشروط الصحية والوقائية. (ينظر: كمال درارجة، 2019، المرجع السابق، ص 11)

هذه الإجراءات تسهم في تعزيز سلامة الغذاء وحماية المستهلكين من المخاطر الصحية الناتجة عن التلوث العمراني.

3- في المحافظة على البيئة

يتوجب على موظفي شرطة العمران وحماية البيئة للحد من التلوث ومكافحة الضجيج حفاظا على البيئة وصحة المجتمع وهذا بالقيام بالإجراءات التالية:

- السهر على تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية في مجال العمران وحماية البيئة.
- السهر على جمال المدن والتجمعات والأحياء.
- منع كل أشكال البناء الفوضوي الذي تصدر منه كل أشكال التلوث من نفايات والمياه القذرة .

- محاربة كل مظاهر التجاوزات التي تؤثر على البيئة والنظافة والصحة العمومية. (سفيان كماش، 2019، ص 17)

4-1 علاقة شرطة العمران بمختلف الهيئات المحلية

تُعد الهيئات المحلية وعلى رأسها البلدية والولاية، الوحدات الأساسية التي تُشكل البنية التحتية للإدارة العامة للدولة، فهي تمثل الإطار الذي يتم من خلاله تنفيذ السياسات العامة وتحقيق التنمية المحلية، وتلعب هذه الهيئات دورًا محوريًا في تطبيق التشريعات والتنظيمات، خاصة في مجالات التهيئة العمرانية وحماية البيئة. وفي هذا الإطار تبرز " شرطة العمران" كجهاز تنفيذي يعمل بالتنسيق مع الهيئات المحلية لضمان احترام القوانين المتعلقة بالعمران والبيئة، مما يعكس أهمية التعاون بين هذه الأطراف لتحقيق التنمية المستدامة.

كما تعتبر مختلف الهيئات المحلية الخلية الأولى التي تتكون منها الدولة، لذا فإن الإصلاح مهما كان نوعه ومجاله يبدأ العمل به من قاعدة التنظيم الإداري، فهذه الهيئات تضطلع في سبيل تحقيق التنمية المحلية بالعديد من الصلاحيات التي خولها إياها القانون.(كريمة الغربي،2016، مرجع سابق، ص 43)

1.البلدية

تمثل البلدية في الجزائر الهيئة المحلية الأساسية التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، كما تُعد الإطار الرئيسي لممارسة المواطنة والمشاركة في تسيير الشؤون العامة. وقد حدد القانون 90/08 المؤرخ في 17 أبريل 1990، والمعدل بالقانون 11-10، (القانون 90/08، 1990) المهام والصلاحيات الواسعة للبلدية، خاصة في مجالات التهيئة العمرانية والصحة والسكن.

يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي مسؤولية رسم النسيج العمراني للبلدية، مع مراعاة النصوص القانونية والتنظيمية السارية، خاصة تلك المتعلقة بالتشريعات العقارية، كما يمارس رئيس البلدية صلاحيات رقابية للتأكد من مطابقة عمليات البناء للقوانين، ويحق له الأمر بالهدم في حال اكتشاف مخالفات دون الحاجة إلى اللجوء إلى القضاء.

تعمل البلدية أيضًا على إعداد مخططاتها التنموية قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى، وتحرص على تنفيذها وفقًا للصلاحيات الممنوحة لها قانونيًا، مع مراعاة مخططات التهيئة العمرانية، بالإضافة إلى ذلك تسهر البلدية على المراقبة الدائمة لعمليات البناء، وتشترط الموافقة المسبقة لأي مشروع قد يشكل خطرًا على البيئة. في هذا الإطار تتولى شرطة العمران تنفيذ القرارات الصادرة عن رئيس المجلس الشعبي البلدي، خاصة فيما يتعلق بالتحري عن المخالفات العمرانية والبيئية، كما يمكن لرئيس البلدية أن يطلب من شرطة العمران مباشرة مهامها لضمان تطبيق القوانين والتنظيمات المتعلقة بالعمران. (كريمة الغربي،2016، المرجع السابق، ص45)

هنا تظهر العلاقة بين شرطة العمران والهيئات المحلية، وخاصة البلدية، كأحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية العمرانية المستدامة، فمن خلال التعاون والتنسيق بين هذه الأطراف، يتم ضمان احترام التشريعات العمرانية والبيئية، ومكافحة المخالفات التي قد تؤثر سلبًا على النسيج العمراني والبيئة، وبالتالي فإن هذا التعاون يعكس الدور الحيوي الذي تلعبه الهيئات المحلية وشرطة العمران في تحقيق التوازن بين التطور العمراني والحفاظ على البيئة، مما يسهم في تعزيز جودة الحياة وتحقيق التنمية الشاملة.

2. الولاية

تُعتبر الولاية واحدة من أهم الجماعات الإقليمية في الهيكل الإداري للدولة، حيث تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مما يمكنها من لعب دور فعال في إدارة الشؤون المحلية وتحقيق التنمية

على المستوى الإقليمي، وتعد الولاية إطارًا مؤسسيًا يسمح بتنفيذ السياسات العمومية والتنسيق بين الدولة والجماعات المحلية الأخرى، بما في ذلك البلديات. وفي هذا السياق تبرز أهمية التعاون بين شرطة العمران والولاية لضمان احترام التشريعات العمرانية والبيئية، مما يعكس الدور الحيوي للولاية في تحقيق التوازن بين التطور العمراني وحماية البيئة.

عرّف القانون رقم 90-09 الولاية بأنها جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حيث أشار إلى أن الولاية هي جماعة إقليمية تشكل فضاءً لتنفيذ السياسات العمومية والتشاور بين الدولة والجماعات المحلية، وتتمتع الولاية بصلاحيات واسعة في مجالات التهيئة الإقليمية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحماية البيئة، وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين.

هذا ويجدر التنبيه أن للولاية أساس دستوري فمختلف الوثائق الدستورية ورد فيها ذكر الولاية باعتبارها جماعة إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية وهو ما أشار إليه دستور 1963 في المادة 9 منه، ودستور 1976 في المادة 36 ودستور 1989 في المادة 15 والدستور 1996 في المادة 15 منه، كما أن للولاية أساس في القانون المدني أيضا تضمنه المادة 49 منه، ولقد خضعت الولاية لأنظمة وقوانين مختلفة منذ العهد الاستعماري وحتى آخر قانون للولاية 1990. (عمار بوضياف،2010، ص 141)

تتكون الولاية من هيئتين رئيسيتين: " المجلس الشعبي الولائي "، الذي يمثل هيئة المداولة والتشريع على المستوى المحلي، و" الوالي " الذي يعد السلطة الإدارية والسياسية في آن واحد. ويتمتع الوالي بصلاحيات تمكنه من التنسيق مع الأجهزة التنفيذية، بما في ذلك شرطة العمران، لضمان تطبيق القوانين والتنظيمات المتعلقة بالعمران والبيئة. (كريمة الغربي، 2016، المرجع السابق ص 47)

وفقًا للمادة 12 من القانون 12-07 يمكن للوالي أو من ينوب عنه، مثل الوالي المنتدب أو رئيس الدائرة، تكليف شرطة العمران بالتحري عن المخالفات العمرانية في إقليم الولاية. (المادة 12،

القانون 12-07، 2012) وهذا يعكس الدور التنسيقي للولاية في دعم جهود شرطة العمران لمراقبة التطور العمراني وضمان احترام التشريعات.

تظهر العلاقة بين شرطة العمران والولاية كعنصر أساسي في تحقيق التنمية العمرانية المستدامة، فمن خلال التعاون بين هذه الأطراف يتم ضمان تطبيق القوانين العمرانية والبيئية، ومكافحة المخالفات التي قد تؤثر سلباً على النسيج العمراني والبيئة، وبالتالي، فإن الولاية بوصفها جماعة إقليمية تتمتع بصلاحيات واسعة، تلعب دوراً محورياً في تعزيز جهود شرطة العمران، مما يسهم في تحقيق التوازن بين التطور العمراني وحماية البيئة، ويعزز جودة الحياة للمواطنين.

2- التشوهات العمرانية

تُعد التشوهات العمرانية من أبرز الإشكاليات التي تواجه النسيج الحضري للمدن المعاصرة، حيث تعكس اختلالات في التخطيط والتنفيذ والتنظيم العمراني، وتنشأ هذه الظواهر نتيجة تداخل عوامل متعددة كالزحف العمراني العشوائي، وغياب الرؤية التخطيطية الواضحة، وضعف الرقابة على البناء....، وتمتد آثارها لتشمل تدهور المشهد البصري للمدينة، وغياب الهوية المعمارية، مما يؤدي إلى فقدان الانسجام بين مكونات البيئة المبنية، ويُعتبر فهم هذه التشوهات خطوة أولى نحو إعادة تأهيل الفضاء العمراني وضمان جودته واستدامته.

قد تنوعت الرؤى والمفاهيم المرتبطة بمشكلة التشوه العمراني، حيث يُنظر إليه على أنه إدخال عنصر دخيل أو غير منسجم داخل التكوين المعماري أو الصورة البصرية العامة، مما يؤدي إلى خلل في الترابط البصري، ويُشعر المتلقي بعدم الراحة نتيجة غياب الانسجام والتوازن، فتتولد لديه حالة من التشويش والفوضى. كما يراه بعض الباحثين عاملًا يُضعف من القيمة الجمالية ويؤثر على قدرة الإنسان على التذوق البصري، حيث يُفضي إلى الاعتياد على القبح وإخفاء المظاهر الجمالية في الفضاء الذي نعيش فيه، ويُعد ذلك نوعًا من التشوه الذي لا يقتصر على الأبنية فقط، بل يشمل

أيضًا إزالة الأشجار والزهور من المساحات الخضراء، وعدم تناسق ألوان المباني، والكتابة العشوائية على الجدران، وإهمال الموروث الثقافي والعمراني من مبانٍ تراثية وملامح أصيلة، ويطال هذا التلوث البصري كل ما يُحيط بالإنسان من مناظر غير مدروسة مثل المباني العشوائية، والإعلانات المكدسة، والعناصر التي تفقد المدينة طابعها الجمالي، كما تتفاقم هذه الظواهر نتيجة السلوكيات غير الحضرية كالإضافات العشوائية على المباني، والتعدي على الأرصفة والمساحات الخضراء، وانتشار النفايات، وظهور الصهاريج والأطباق الهوائية فوق الأسطح، مما يزيد من تشويه الصورة العامة وغياب الذوق الجمالي في الفضاء العمراني. (ينظر: ابن عمارة محمد،دريسي ميلود، 2017، ص ص 239_240).

1-2 أسباب التشوهات العمرانية

تتعدد أسباب التشوهات العمرانية وتتنوع بين عوامل بشرية وتنظيمية وبيئية، حيث تساهم هذه العوامل مجتمعة في إفساد الصورة البصرية للمدينة وتشويه ملامحها الأصلية، وفيما يلي أبرز هذه الأسباب: (ابن عمارة محمد،دريسي ميلود، 2017، ص ص 240_241).

- **أسباب اقتصادية:**

يؤدي نقص الإمكانيات الاقتصادية لدى الفرد والدولة على السواء إلى إقامة مناطق سكنية وحضرية تفتقر للتخطيط وحسن الإنجاز بحيث يتم الاهتمام بالكم على حساب الكيف، والجودة فنقص الإمكانيات الاقتصادية يؤدي إلى انخفاض مستوى إنجاز المباني فاستعمال مواد أقل تكلفة وأقل جودة يؤثر على الصورة الجمالية للمدن ويؤدي إلى زيادة نسبة تشوه المباني.

- **أسباب اجتماعية وسلوكية**

إن زيادة حدة مشكلة السكن وارتفاع نسبة الفقر في الجزائر تجعل المواطن الجزائري يفكر في السكن باعتباره مكان للنوم بغض النظر عن موقع هذا السكن ومساحته فآخر اهتماماته هو الطابع الجمالي للسكن وهذا ما أدى إلى انتشار ظاهرة المباني الغير مكتملة وذات المظهر الخارجي المشوه كما أن نقص الوعي البيئي والثقافي ونقص مستوى الشعور بالمواطنة يؤدي بالفرد بالقيام ببعض السلوكيات الغير حضرية كالرمي العشوائي للنفايات المنزلية خاصة أمام المدارس والجامعات وفي الأماكن العمومية، تربية الحيوانات الأليفة في المدن كالأبقار والأغنام، الزيادات الغير قانونية وبدون رخصة في الشرفات والأماكن المجاورة للمباني على حساب الطرق العامة والمساحات الخضراء.

- **أسباب قانونية:**

عدم تصدي قرارات والقوانين المعمولة بها للحد من المخالفات وضعف الإجراءات الجزائية فيما يتعلق بإزالة المخالفات والتعديات.

- **الأسباب التكنولوجية والتقنية:**

لقد عملت التكنولوجيا على مضاعفة النفايات وانتشارها لصناعة وما تنتجه من مواد مختلفة وما تستهلكه من طاقة وما تطرحه من مخالفات صلبة وسائلة وغازية تحقن الهواء والتربة والماء بملوثات يصعب التخلص منها فالوجه الآخر للتكنولوجيا هو ما تنتج عنها من تلوث المحيط الحضري كاستعمال المقعرات الهوائية ومكيفات الهواء ومضخات المياه ساهم في تشويه واجهات المباني.

ومن خلال ما سبق يتضح أن أسباب التشوه العمراني متشابكة، وتنتج عن تداخل عوامل اقتصادية، اجتماعية، قانونية وتقنية، مما يتطلب مقاربة شاملة لمعالجتها والحد من آثارها السلبية على البيئة الحضرية.

2-2 عوامل حدوث تشوهات المباني

تُعد عوامل تشوه المباني من أبرز المؤثرات التي تؤثر سلبًا على استقرار وجودة المشهد العمراني وتلعب دورًا كبيرًا في إضعاف البنية الإنشائية وفقدانها لجاذبيتها البصرية، ومن بين هذه العوامل تبرز العوامل المناخية كعنصر رئيسي يتسبب في تصدعات وتشوهات متعددة على مستوى الواجهات والأسطح وتختلف هذه التأثيرات حسب نوعية المناخ وطبيعة المواد المستخدمة في البناء ويمكن أن نوضحها كما يلي:(تشوهات المباني/ أسبابها وطرق علاجها، أفريل 2023، https://jeseco-co.com)

- الرطوبة:

- تعد الحركة الناتجة عن الرطوبة ظاهرة طبيعية ومشتركة تأثر على مكونات المبنى وتعتبر أكثر الأسباب التي تأدي إلى التشوهات المباني، ويمكن أن تحدث الحركة الناتجة عن الرطوبة كظاهرة منفصلة أو ترتبط مع أسباب أخرى فتؤدي إلى مزيد من التشوهات.

- من المشكلات المتعلقة بالرطوبة هي مشكلة التسرب واختراق الماء في الوصلات. تأثر الآلية الأساسية لحركة الرطوبة المكونات المبنى خلل التمدد أو الانكماش

- الحرارة:

- تحدث الحركة الحرارية نتيجة التغير في درجة حرارة مكونات البناء بالتمدد أو الانكماش.

- يتفاوت معامل التوسع بين عناصر البناء فتتفاوت معه الحركة الفعلية للمبنى.

- هناك عوامل تأثر على الحركة الحرارية وتؤدي إلى تشوهات المباني تتمثل في القصور الذاتي الحراري، مدى درجة الحرارة، لون الوجهات.

➢ الرياح:

- تمثل الرياح حملاً على الأسقف المستوية.

- تخلق قوة الرياح على أوجه المباني ضغوط تفضيلية تؤدي إلى حدوث تشوهات المباني.

و هناك أيضاً جملة من الأسباب العامة لحدوث تشوهات المباني نذكر منها:

- استخدام مواد بناء سيئة لا توافق المواصفات القياسية للبناء وتمثل هذه المواد بصورة كبيرة في المواد التي تدخل في الخرسانة مثل الماء والرمل والزلط والأسمنت وحديد التسليح.
- عدم أخذ الاحتياطات الفنية واتباع المعايير الهندسية عند تأسيس المبنى.
- تحدث تشوهات المباني بسبب عدم الالتزام بالمواصفات والمخططات أثناء التنفيذ أو التنفيذ بصورة مخالفة.
- عدم المتابعة الجيدة والاستلام الصحيح لحديد التسليح وقطاعاته.
- تعرض المباني للحوادث والصدمات وخاصة المباني بالشوارع الرئيسية والطرق السريعة.
- إجراء تعديلات وتغييرات في استخدام المبنى من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تشوهات المباني.
- تآكل الأساسات بسبب وجود مياه أسفل المبنى مثل المياه الجوفية ومياه الصرف الصحي مما يؤدي إلى حدوث تفاعلات مع حديد التسليح والخرسانة يؤدي إلى تآكل حديد التصليح والخرسانة.
- تسرب مياه الأمطار من الأسطح غيرا لمعزولة بطريقة جيده مما ينتج عنه فصل بين الحديد والخرسانة.
- الإهمال في لياسة وتلبيس الواجهات مما يعرض الخرسانة للظروف الجوية الصعبة وبالتالي حدوث تشوهات المباني.
- الترميمات والتوسع دون دراسة واستخدام مواد تسبب تلفيات للحديد.

- عمل دعائم إضافية بمقاسات لا تتحملها الأساسات أو التربة.
- عدم الأخذ بالاعتبار أثناء الترميم لأي اعتبار للوزن والإجهاد ومعامل الأمان.
- إحداث تكسير في الحوائط الحاملة.
- زيادة ارتفاعات المباني دون دراسة أو مراجعة لمختصين ودون تراخيص.
- الإهمال في صيانة المنشآت من الأسباب التي ينتج عنها تشوهات المباني.
- حدوث الزلالزل والهزات الأرضية من الأسباب الطبيعية والخارجة عن الإنسان والتي تسبب تشوهات المباني.
- إجراء أعمال حفر بجوار الأساسات دون الأخذ بالاحتياطات اللازمة.
- تسرب بالمياه سواء من الأمطار أو غيره وحدوث هبوط مفاجئ للتربة. حدوث مشاكل للمباني المجاورة. (تشوهات المباني، أفريل 2023، https://jeseco-co.com)

من خلال ما سبق يتضح أن تشوهات المباني هي نتيجة لتداخل عوامل متعددة، تتنوع بين عوامل مناخية كالرطوبة والحرارة والرياح، وأخرى تقنية وتنفيذية تتعلق بضعف جودة المواد أو غياب الالتزام بالمعايير الهندسية، كما تلعب العوامل البشرية والإهمال في الصيانة دورًا جوهريًا في تفاقم هذه التشوهات، وبالتالي فإن التصدي لهذه الظاهرة يستوجب رؤية شاملة تجمع بين التخطيط الجيد، والمتابعة التقنية الدقيقة، والوعي البيئي والهندسي لضمان سلامة المباني والحفاظ على جمالية المشهد العمراني.

3-2 أنواع التشوهات العمرانية

تتعدد أنواع التشوهات العمرانية التي تصيب المباني، وتختلف في طبيعتها وشدّتها بحسب الأسباب المؤدية إليها سواء كانت إنشائية، مناخية أو بشرية، وفيما يلي أبرز هذه الأنواع التي تؤثر على سلامة المبنى ومظهره الجمالي:

أ - التشوهات الهندسية: تشمل التشوهات الداخلية والخارجية. وتتأثر هذه التشوهات بعوامل البناء والتصميم الهندسي مثل التجزئة، والانحناء، الانحراف

ب - التشوهات المادية: تمثل التشوهات المادية في التشوهات التي تؤثر على المواد الإنشائية وتمثل في تشوهات التربة التشوهات الكيميائية، والتشوهات الحرارية.

ج- التشوهات الداخلية: نجد هذه التشوهات في الانحرافات والتجاويف والشقوق والشروخ والهياكل العضوية.

د - التشوهات المميزة: تشمل هذه التشوهات دوائر الرأس في الخرسانة والجانب الأعلى في الصلب والصدور في الزجاج والمعادن

ه- التشوهات الكيميائية: يتمثل هذا النوع من تشوهات المباني في تأكل حديد التسليح والتحليل الحراري.

و - الشقوق والشروخ وتصدعات المباني: تعد الشقوق والشروخ من أهم أنواع تشوهات المباني الخرسانية وأكثرها انتشارا وتسببا في حدوث الانهيارات والكوارث، وتنقسم الشروخ إلى:

- شروخ تحدث لأسباب غير إنشائية، نذكر منها ما يلي:

- شروخ الانكماش الحراري والذي يحدث نتيجة تولد حرارة أثناء عملية التصلب المبكرة من التفاعل الكيميائي بين الماء والأسمنت.
- شروخ الانكماش التي تحدث نتيجة التبخر السريع للماء من سطح الخرسانة وهي لدنة أثناء تصلدها، ويتوقف هذا التبخر السريع على عوامل كثيرة منها درجة الحرارة التي تجعل معدل التبخر أعلى من معدل طفو الماء على سطح الخرسانة.

- شروخ انكماش الجفاف التي تحدث عندما تقابل العناصر القصيرة ذات التسليح القليل حواجز تعيقها.

- شروخ تحدث لأسباب إنشائية:

يساعد أسلوب الإنشاء في المنشآت مسبقة الصب على التأثر باختلاف درجة الحرارة لاختلاف الطقس، كما أن الحرارة المفاجئة لها تأثير آخر حيث يولد الارتفاع المفاجئ في درجة الحرارة سلسلة من الشروخ إذا حدث اختلاف كبير في درجة الحرارة بين وجهي بلاطة أو كمرة كما يحدث إجهاد حراري بالمبنى نتيجة اختلاف درجة الحرارة بين أجزئه المختلفة فإن أطراف واجهة المبنى مثلاً تتعرض لأشعة الشمس المباشرة فتتمدد، بينما تظل درجة حرارة باقي المبنى منخفضة، فينتج عن ذلك ظهور شروخ قطرية من الزوايا في أرضيات المنشآت. (تشوهات المباني، أفريل 2023، https://jeseco-co.com).

خلاصة:

من خلال المهام المتنوعة لشرطة العمران وحماية البيئة، يتضح أن هذه الوحدة تلعب دورًا محوريًا في الحفاظ على البيئة العمرانية والحد من التلوث الغذائي والبيئي، وتكمن أهمية هذه المهام في ضمان احترام القوانين والتنظيمات، وتحسين جودة الحياة، وحماية الموارد الطبيعية من الاستغلال غير القانوني، وبالتالي فإن شرطة العمران تُعد أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة للأجيال القادمة.

يتبيّن أن التشوهات العمرانية تأخذ أشكالًا متعددة، منها ما يرتبط بالبنية الهندسية أو الخواص المادية والكيميائية للمواد، ومنها ما يظهر في شكل شقوق وتصدعات ناتجة عن عوامل إنشائية أو بيئية، وتشكل هذه الأنواع مجتمعة تهديدًا مباشرًا لسلامة المباني وجودتها البصرية والوظيفية، مما يستدعي دراسة دقيقة لكل حالة لتحديد أسبابها وطرق معالجتها.

الفصل الثالث:

دور شرطة العمران في الحد من التشوهات الحضرية

تمهيد:

تعد التشوهات الحضرية من أبرز التحديات التي تواجه التخطيط العمراني الحديث، حيث تشكل انتهاكاً صارخاً للقوانين والضوابط البنائية وتؤثر سلباً على جمالية المدن ووظيفتها الحضرية، وهذه التشوهات التي تتنوع بين البناء العشوائي والتعدي على الأملاك العامة، وتشويه الواجهات المعمارية، تسهم في تفكيك النسيج الحضري وتقويض جهود التخطيط الاستراتيجي.

وفي هذا الإطار يبرز دور شرطة العمران كحلقة وصل أساسية بين التشريعات العمرانية والتطبيق العملي على أرض الواقع، حيث تمثل الذراع التنفيذي الذي يحول النصوص القانونية إلى إجراءات ميدانية فاعلة، فهي تقوم بدور محوري في الرقابة المستمرة، ومنح التراخيص، وضبط المخالفات، وإزالة التعديات، مما يسهم في الحفاظ على الهوية العمرانية للمدن.

كما تتجاوز مهام شرطة العمران الجانب الرقابي لتشمل الجانب التوعوي، حيث تعمل على نشر الثقافة العمرانية السليمة بين المواطنين والمقاولين، وتكمن أهمية هذا الدور في ظل التوسع العمراني المتسارع الذي تتزايد معه الحاجة إلى موازنة متطلبات التنمية مع ضرورات الحفاظ على البيئة الحضرية وجودة الحياة.

و سنتناول في هذا الفصل دور شرطة العمران في الحد من التشوهات الحضرية ومختلف الأساليب التي تعتمدها في ومختلف الإجراءات التي تتخذها شرطة العمران في معاينة التشوهات الحضرية.

1- التشوه العمراني في المدن الحضرية

يُعد التشوه العمراني في المدن الحضرية ظاهرة متفاقمة تُفرزها التحولات السريعة وغير المنضبطة التي تعرفها المدن، سواء بفعل التوسع العمراني العشوائي أو ضعف آليات الرقابة والتخطيط، ويظهر هذا التشوه في عدة مظاهر مادية ومعمارية، من أبرزها انتشار البناء غير المرخّص، غياب التناسق

الجمالي، تدهور الأنسجة الحضرية القديمة، وطمس الهوية المعمارية الأصيلة للمدينة. كما تؤدي هذه الاختلالات إلى نتائج سلبية تطال جوانب متعددة، منها اختلال التوازن الوظيفي للفضاء، ضعف الجاذبية السياحية، وتدهور الإطار المعيشي للسكان.

1-1 مظاهر التشوه الحضري

يُعد التشوه العمراني من أبرز الظواهر التي تمس جمالية المدن الحضرية وتؤثر سلباً على هويتها البصرية والمعمارية، وتتجلى هذه المظاهر في مشاهد متعددة تعكس ضعف التخطيط وسوء الاستخدام العمراني للفضاء، ويمكن أن نجمل هذه المشاهد في النقاط الآتية:

- سوء التخطيط في تصميم المباني أو في تصميم وتزين واجهاتها.
- تعدد نوع الطلاء والمواد المستعملة في البناء أدى إلى اختلاف واضح في واجهات المباني.
- تعليق المقعرات الهوائية ومكيفات الهواء وخزانات المياه على واجهات المباني وأمام مداخلها الرئيسية.
- توسيع المحلات والمقاهي على حساب الرصيف العمومي، أدى إلى عرقلة حركة السير وتشويه المنظر العام في الشوارع.
- عدم احترام المعاير الجمالية والقانونية في وضع اللافتات ولوحات الإعلان والإشهار.
- وجود مباني قديمة غير مرممة في وسط المدن، وفي حالة ترميمها فإنها لا تتجانس ولا تتلاءم مع الطابع العام للمباني المجاورة.
- انتشار البناءات الفوضوية والعشوائية أو ما يعرف بالبناء القصديري داخل المدن وخارجها.
- إن مظاهر التلوث البصري لا تقتصر على الصور السابقة، فالارتفاع المفرط والغير مدروس للأعمدة الإنارة وإشارات المرور، وكذا الكتابات والرسم على المباني والعمارات تعتبر من بين مظاهر هذا التلوث. (بن عمارة محمد، 2017، ص ص 390- 391)

و من مظاهر التشوه العمراني في المدن نجد أيضا:

- سوء تخطيط البنية التحتية: الكهرباء الكبيرة والأسلاك المتشابكة ولا يوجد نظام في باطن الأرض ومتصل ليكون في الهواء والازدحام في عدة مناطق يؤدي إلى تكوين مخزون مؤذ بصريا.

- خامات وملمس وألوان واجهات المباني: هناك اختلاف في تنوع مواد البناء مما ينوع من ملمس ولون هذه المباني، وعدم الانسجام بين الحديث والقديم لعدم مراعاة المباني القديمة.

- الأنشطة الظاهرة: وجود عربات محملة بالبضائع غير متناسقة المظهر حيث تنتشر العربات المحملة بمختلف أنواع المنتجات والخضروات كما هو معتاد ومألوف يوميا، وتكون أحيانا إما على الأرصفة أو في الشارع، وهذا يخلق تشويها مرئيا للمكان فضلا عن أنها تؤدي إلى التلوث البصري والضوضائي وتعيق حركة المرور والنقل.

- لوحات الإعلانات: اللافتات التي تغطي واجهات المباني المهيكلة الضخمة وأضوائها وألوانها المتحركة متنافرة دون مراعاة التنسيق في مجالات الارتباط العمراني والجمالي بينها وبين واجهات المباني المحيطة، واستخدام الخامات والأحجام والخطوط المختلفة.

- المواد والأحجام والنصوص المختلفة (الأدوات المظللة): التسكيفات التي تعلو المحلات التجارية أشكالها وأحجامها المختلفة وأحيانا تتعدى على الشارع، مع عدوانها على الشكل العام والمنطقة المحيطة بها، وعدم انسجامها مع محيطها وكذلك ما يجعلها عرضة لجمع الأوساخ والنفايات، مما يؤدي إلى إخفاء المظهر المعماري خلفها.

- جدران المباني: مظهر من مظاهر التشوه الذي يتمثل بطلاء الجدران بالشعارات والكتابة على الجدران وتصبح الجدران مثل الورق المكتوب بمزيج من الأقلام غير المتجانسة والخطوط المتنافرة، وفوق هذا المشهد المعقد والتشويه حتى لا تظهر ملامحه الأصلية، فإنه يسبب تشويها وتلوثا بصريا جديدا فوق الظل السمة واجهات خاصة .

- تدهور وسوء واجهات المباني: بسبب نقص الصيانة تؤثر العوامل المؤثرة للأمطار والحرارة والرطوبة على البناء بشكل عام وعلى واجهات المباني بشكل خاص، حتى تصبح في حالة يرثى لها. (Jangy, j. k, 2017, P44).

- الإضافات الهيكلية للمباني القائمة: غرف جديدة، أرضيات أسوار في الأسطح، أسوار أمام المباني، والتي استخدمت مواد وأنظمة بناء حديثة.

- عدم الاستخدام المدروس المواد البناء الحديثة: من حيث الشكل واللون وطريقة التنفيذ في أعمال ترميم وترميم المباني السكنية وبعض المساجد وغيرها من المباني المباني المهجورة.

- مقالب القمامة في الشوارع والساحات والمساحات الحضرية الأخرى.

- البناء الجديد داخل النسيج العمراني للمدينة القديمة والسياق العمراني المحيط به والذي استخدم أنظمة ومواد بناء حديثة وتشكيل معماري للواجهات يتعارض تماما مع ذلك المستخدم في النسيج العمراني القديم. (Alwah, A.A.Q, and Alwah, M.A.Q. , 2019, P13).

يتضح أن مظاهر التشوه العمراني في المدن الحضرية تتنوع بشكل واسع، حيث تعكس العديد من الممارسات السلبية في التخطيط والتنفيذ العمراني، وتشمل هذه المظاهر سوء التصميم وعدم تناسق المواد المستخدمة، بالإضافة إلى الفوضى البصرية الناتجة عن الإعلانات العشوائية، البناءات العشوائية، والتعديات على الفضاءات العامة، وتُسهم هذه الظواهر بشكل كبير في تشويه الهوية البصرية للمدينة، مما يبرز الحاجة الملحة إلى تطوير استراتيجيات تنظيمية ومعمارية للحفاظ على جمال المدن وراحتها السكانية.

2-1 أبعاد التشوه الحضري

تشمل أبعاد التشوه الحضري عدة أنواع من التشوهات التي تختلف في تأثيراتها على النسيج العمراني للمدينة، وهذه الأبعاد تتنوع كالآتي:

- التشوه النقطي: وهو الذي يتركز فيه التلوث في مساحة صغيرة جدا كدهان جزء من واجهة مبنى دون باقي الواجهة. (أحمد جميل شامية، 2013، ص 29.)

- التشوه الخطي: تمثل الخطوط إحدى أبعاد التلوث مثل أعمدة الإنارة بأوضاعها وعدم انتظامها وأسلاك الكهرباء والتلفون الهاتف - فوق المباني، هذا النوع يعتبر الأكثر مشاهدة ولديه تأثير هام على الصورة الجمالية. (غربي علي، 2015-2016،ص 21)

- التشوه المستوي: كإضافة عناصر حديثة في صورة تعليقات ارتجالية لا تتمشى مع المبنى الأصلي أو إضافة فتحات أو تفعيل شرفات. (أحمد جميل شامية، 2013، مرجع سابق،ص 30).

- التشوه الكتلي: وهو الذي يفقد فيه المبنى جوهره ونظامه وتصبح عناصره غير مرتبطة مثل تجاور مبنيين من طرازين مختلفين كالمباني الجديدة بواسطة الزجاج والألمنيوم بجانب مباني عتيقة وتاريخية. (غربي علي، 2015-2016، مرجع سابق، ص 22).

وعليه تتعدد أبعاد التشوه الحضري وتختلف في تأثيراتها على المشهد العمراني، حيث يُسهم كل نوع من هذه التشوهات في الإضرار بجمالية المدن، سواء كان ذلك من خلال التلوث النقطي أو التشوهات الخطية أو المستوية التي تخل بالتوازن البصري، وصولًا إلى التشوهات الكتلية التي تفسد تناغم المباني.

3-1 خصائص التجمعات العمرانية المشوهة

تتميز التجمعات العمرانية المشوهة بعدد من الخصائص التي تؤثر بشكل سلبي على التوازن العمراني والجمالي للمدينة، كما تتسم بالتخطيط العشوائي وعدم وجود تناغم بين المباني، مما يؤدي إلى فوضى بصرية وزيادة في التلوث البصري، وتشهد هذه التجمعات ضعفًا في البنية التحتية والخدمات الأساسية، ما يساهم في تدهور البيئة الحضرية وزيادة مشكلات العيش في هذه المناطق، وتتميز هذه الأخيرة بالخصائص الآتية: (ينظر: أحمد بوذراع، 1997، ص ص 15-18)

- **على المستوى السكاني**

إن الكثافة السكانية لا تؤدي بالضرورة إلى نتائج اجتماعية خطيرة، ولكن الذي يؤدي إلى تلك النتائج بشكل أكثر وضوحًا هو شدة الازدحام داخل الغرفة الواحدة وضمن البيت الواحد، وتعد ميزة الازدحام من أهم صفات العمران المشوه، حيث تسكن هذه المناطق غالبًا الطبقة الفقيرة ذات الكثافة السكانية العالية، ويرجع السبب إلى الحاجة الماسة إلى بيوت رخيصة، وينتج عن ذلك تكدس سكاني في بنايات متجاورة ومتزاحمة لا تصلح للمأوى. تشهد هذه التجمعات أيضًا حركة كبيرة للسكان وتغيرات مستمرة في السكن نتيجة الرغبة في تحسين ظروف العيش، مع تضاعف مستمر في أعداد السكان وارتفاع في الكثافة، بالإضافة إلى ذلك يؤدي تدهور الأبنية نتيجة للتهرئة إلى تشكل خطورة على السكان وعلى سلامة المارة بالقرب منها، وهذه التجمعات غالبًا ما تكون غير متجانسة سكانيًا من الناحية الاجتماعية والمهنية، حيث تستقطب الوافدين من مختلف الانتماءات الجغرافية.

كما يعاني السكان من صعوبة في الاتصال مع محيطهم بسبب النظام العمراني السائد، ويواجهون صعوبة في قضاء أوقات الفراغ لافتقارهم إلى مرافق التسلية والترفيه، إلى جانب الافتقار إلى

المساحات الخضراء، وانتشار الأمراض الناجمة عن الأوساخ والجراثيم المعدية مثل الكوليرا والتيفوئيد يشكل تهديدًا كبيرًا للصحة العامة.

- **على المستوى العمراني**

تقع التجمعات العمرانية المشوهة عادة حول المدن وتشكل امتدادا لها، كما تشيد على أراض خالية وبدون ترخيص أو تخطيط أو تهيئة عمرانية، وقد نجدها داخل المدن ولكنها مناطق قديمة تشهد تداخلا وظيفيا بين السكن والتجارة والخدمات والمرافق العامة، تكون عادة هذه المناطق مهملة لم يمسها الترميم ولا الصيانة، كما ترجع أغلب النواقض فيها إلى طبيعة السكن نفسه، حيث نجد عديدا من الأبنية - قد تكون قديمة - وآيلة للسقوط وقد تكون حديثة الإنشاء لكن مظهرها لا يوحي بذلك، فهي تفتقد إلى الأسس والمقاييس التخطيطية والشروط السليمة للعمارة، وهي غير قائمة على أساسات قوية الدعائم ومساحاتها صغيرة الحجم، وبالتالي فإن حجراتها ضيقة لتشكل بذلك مساكن من أكواخ خشبية أو من مخلفات معدنية وتنتابها الفوضى ولا تلتزم بالتنظيم العام، حيث تتنوع أنماط البناء بشكل ملحوظ، بينما المساكن الردينة منها والبالية يملؤها الدخان وروائح كريهة لاستخدام سكانها الخشب كوسيلة للوقود، أما تصميم هذه المساكن فيوحي بالفقر والبؤس الاجتماعي.

من جهة أخرى نجد التجمعات العمرانية المشوهة تتخللها شوارع ضيقة والرئيسية منها غير معبدة وقليلا ما ترتبط بشبكة المواصلات الداخلية، وأزقتها ضيقة وقدرة وتتراكم بها القمامة، وهي لا تحتوي أرصفة بل تفتقد إلى كل عناصر الطريق التي تؤمن السير والعبور للراجلين والسيارات على السواء. كما أن التجمعات المشوهة الواقعة في أطراف المدن تفتقد إلى المرافق العامة والخدمات الاجتماعية أما التجمعات الموجودة داخل المدن فإن مرافقها العامة مجهدة، مما يجعل السكان يشعرون بعدم كفاية هذه المرافق.

كما تنعدم بها أماكن الراحة والحدائق العامة أو الفضاءات المفتوحة والمساحات الخضراء والتي تعد بمثابة المتنفس الطبيعي الوحيد لسكانها، وتفتقد أيضا إلى أماكن التسلية والترفيه والملاعب لقضاء السكان أوقات فراغهم، كما أن كثرة برك المياه والمستنقعات وأكوام القمامة وانتشار القاذورات يجعل المكان محل استقطاب لمختلف أنواع الحشرات اللاسعة والضارة والحاملة للجراثيم المعدية التي يتعرض لها السكان.

إذن تتميز التجمعات العمرانية المشوهة بعد مجموعة من الخصائص التي تؤثر بشكل كبير على البيئة الحضرية وجودة الحياة، ومن أبرز هذه الخصائص الكثافة السكانية العالية التي تؤدي إلى ازدحام في المسكن الواحد، مما يزيد من التوتر الاجتماعي والصحي، كما تفتقر هذه المناطق إلى التخطيط السليم وتواجه مشاكل في البنية التحتية والمرافق الأساسية، مما يؤثر سلباً على راحة السكان، بالإضافة إلى ذلك تساهم الفوضى العمرانية وانتشار البناء العشوائي في تدهور مظهر المدينة وزيادة التلوث البصري.

2- آليات عمل شرطة العمران في مجال التشوهات الحضرية

تُعتبر شرطة العمران أحد الأعمدة الأساسية في الحفاظ على النظام العمراني والبيئي للمدن، حيث تساهم بشكل رئيسي في الحد من التشوهات الحضرية التي تهدد جمالية النسيج الحضري ووظائفه، وتتمثل آليات عمل شرطة العمران في سلسلة من الإجراءات الرقابية والتنفيذية التي تهدف إلى ضمان احترام قواعد التخطيط العمراني والتعمير، من خلال المراقبة المستمرة للمشاريع العمرانية، والتحقق من مطابقة الأعمال المنجزة مع المعايير القانونية والفنية. ويُعد دورها حيوياً في حماية المدن من مظاهر العشوائية والاختلالات التي قد تطرأ على المشهد الحضري، مما يعكس التزام السلطات المحلية بالحفاظ على التوازن بين التنمية المستدامة وحماية التراث المعماري.

1-2 أنواع المخالفات العمرانية المسببة للتشوهات الحضرية

تعد المخالفات العمرانية من أبرز العوامل المساهمة في تفاقم ظاهرة التشوهات الحضرية، وذلك بالنظر إلى أثرها المباشر على النسق العمراني والبيئي والجمالي للمدينة، وتُعرف هذه المخالفة بأنها كل سلوك مادي يصدر عن الأفراد من خلال تشييد أو توسيع أو تعديل أو هدم مبانٍ، يتم خارج إطار التنظيم القانوني الذي تفرضه أدوات التهيئة والتعمير، وتكمن خطورة هذه الأفعال في كونها تتجاهل المصلحة العامة العمرانية التي تستند أساسًا إلى ضرورة احترام التخطيط الحضري والرؤية الجمالية للفضاء العمراني، وفي هذا السياق يمكن تصنيف هذه المخالفات إلى نوعين رئيسيين، يرتبط كل منهما بطبيعة الانتهاك والمجال الذي يطاله، كما يلي:

- **المخالفات المرتبطة بعقود التعمير**

تُمثل المخالفات المرتبطة بعقود التعمير من بين أكثر صور التجاوزات العمرانية شيوعًا، لما تنطوي عليه من تجاهل صريح للأطر القانونية والتنظيمية التي ترعى السير الحسن لمشاريع البناء والتشييد داخل الفضاء الحضري. وفي هذا السياق تُعتبر رخصة البناء " قرار إداري صادر عن سلطة إدارية مختصة قانونا، تمنح بمقتضاه الحق للشخص طبيعي أو معنوي بإقامة بناء جديد أو تغيير بناء قائم قبل البدء في أعمال البناء التي يجب أن تحترم قواعد قانون العمران " (الزين عزري، 2005،ص 12).

وتكمن أهمية هذه الرخصة في كونها وسيلة لضمان انسجام المشاريع العمرانية مع المتطلبات التقنية وأهداف التخطيط الحضري، بما يحد من العشوائية ويكفل حماية النسق الجمالي والمعماري للمدينة، غير أن الإخلال بشروط هذه الرخص سواء عبر البدء في البناء دون الحصول عليها أو عدم احترام محتواها ومخططاتها التفصيلية، يُعد مخالفة صريحة لها تداعيات مباشرة على المشهد الحضري، وقد نصت المادة 76 من القانون رقم 29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير، المعدل والمتمم، على ضرورة

احترام هذه الرخص، مما يعكس مركزيتها في التنظيم العمراني (المادة 76، القانون 29/90، 2004).

في إطار تنظيم العملية العمرانية وضمان انسجامها مع الرؤية الجمالية والمعمارية للمدينة، شدد المشرّع الجزائري على ضرورة احترام الضوابط القانونية والفنية في إعداد ملفات الحصول على رخص البناء، وخاصة ما يتعلق منها بالتصميم المعماري، ووفقًا لما نصت عليه المادة 44 من المرسوم التنفيذي رقم 15/09 الصادر في 25 جانفي 2015، " يجب أن يتم إعداد هذه التصاميم والتأشير عليها من طرف مهندس معماري معتمد، يمارس مهامه وفقًا للإجراءات القانونية المعمول بها "(المادة 44، المرسوم التنفيذي رقم 15/09، 25 جانفي 2015). وتُعنى هذه الوثائق بإبراز الخصائص التقنية والهندسية للبناية، بما في ذلك الواجهات والمقاطع التنظيمية، لما لهذه الجوانب من دور أساسي في تشكيل البعد الجمالي للمدينة.

ولا يقتصر الأمر على ضرورة الحصول على رخصة البناء قبل الشروع في الأشغال، بل يمتد إلى التقيد الدقيق بمضمون الرخصة، ما يُلزم المستفيد بطلب شهادة المطابقة من رئيس المجلس الشعبي البلدي، بعد إتمام الأشغال، وتُسند مهمة مراقبة المطابقة إلى لجنة مختصة، فإذا ثبت لديها أن البناية لم تُنجز وفقًا للتصاميم المصادق عليها، فإن الجهة الإدارية تُخطر المعني بعدم إمكانية تسليم الشهادة، مما يُعد مخالفة عمرانية واضحة (المادة 68، المرسوم التنفيذي رقم 15/09، 25 جانفي 2015).

وقد دفعت الآثار السلبية للبناء غير المنظم وعدم احترام المعايير المعمارية والتقنية، لاسيما تلك المتعلقة بالناحية الجمالية للمدينة، بالمشرع إلى إصدار القانون رقم 15/08 المؤرخ في 20 جويلية 2008، والذي يضع قواعد صارمة لمطابقة البنايات وإتمام إنجازها، ومن بين المخالفات العمرانية التي تمس بشكل مباشر الصورة البصرية للمدن، يمكن الإشارة إلى: (المواد 74، 89، و91، القانون 15/08، 2008).

- إقامة تجزئات عمرانية أو مجمعات سكنية دون الحصول على رخصة تجزئة؛

- الإخلال بشروط السلامة عبر عدم وضع سياج حماية للورشات أو لافتات تعريفية بالأشغال؛

- إلقاء مواد البناء أو النفايات في الطرق العمومية، مما يشوه الفضاء العام

وعلاوة على ذلك لم يغفل المشرع عن تنظيم عمليات الهدم التي تشكل بدورها عنصرًا حساسًا في التهيئة الحضرية، خاصة عندما يتعلق الأمر بمناطق ذات طابع بيئي، تاريخي أو ثقافي مميز. فقد أُلزمت هذه العمليات بالحصول على رخصة هدم تصدرها الجهات المختصة، (المادة 60، القانون 29/90، 14أوت 2004)، ويُعد تنفيذ أي هدم جزئي أو كلي بدون هذه الرخصة مخالفة عمرانية يعاقب عليها القانون، بموجب المادة 70 من المرسوم التنفيذي رقم 19/15، التي تُحدد كيفية إعداد وتسليم عقود التعمير.

إن هذا الإطار القانوني الصارم يعكس وعي المشرّع بخطورة الانحرافات العمرانية على النسيج الحضري، ويؤكد على أهمية أدوات التهيئة في حماية التوازن الجمالي والوظيفي للمدينة.

- **المخالفات المرتبطة بالمناطق المحمية**

تُعد المخالفات العمرانية المرتبطة بالمناطق المحمية من أخطر أنواع التجاوزات التي تُهدد النسيج الحضري، نظرًا لما تنطوي عليه من مساس مباشر بالتراث الثقافي والمعماري الذي يُشكل ركيزة أساسية للهوية الوطنية، ففي ظل توسع المدن وتزايد الطلب على العقار في إطار التحول نحو نموذج المدينة العصرية تزداد أهمية الحفاظ على المعالم التاريخية والطراز المعماري التقليدي، لما تحمله من قيمة جمالية وثقافية تُسهم في تحسين صورة المدينة وتعزيز طابعها المحلي الأصيل.

وفي هذا السياق جاء القانون رقم 04/98 المؤرخ في 15 جوان 1998، المتعلق بحماية التراث الثقافي، ليُكرّس جملة من الآليات القانونية الرامية إلى تنظيم أي تدخل عمراني في المناطق التاريخية

أو الثقافية، فقد نص هذا القانون على ضرورة إخضاع كل الأشغال أو الأبحاث الأثرية أو عمليات الترميم والإصلاح أو إعادة التأهيل المتعلقة بالممتلكات الثقافية العقارية – سواء المصنفة أو المقترحة للتصنيف – إلى رخص مسبقة تصدرها السلطات المختصة (القانون رقم 04/98، 15 جوان 1998).

ويُعد القيام بأي من هذه الأشغال داخل المناطق المحمية أو على الممتلكات الثقافية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في القانون، مخالفة عمرانية صريحة يُعاقب عليها، كما بيّنت ذلك المادة 99 من نفس القانون (المادة 99، القانون رقم 04/98، في 15 جوان 1998). وتكمن خطورة هذه الأفعال في كونها تُشكل اعتداءً على النظام العام الجمالي، الذي يُعد إطارًا مرجعيًا للحفاظ على الذاكرة المعمارية والتاريخية للأمة، ووسيلة لضمان استمرارية التراث في سياق التحديث والتجديد الحضري.

إن هذه المقاربة التشريعية تُبرز مدى حرص المشرّع على التوفيق بين متطلبات التنمية الحضرية وضرورة صون الرأسمال الرمزي والثقافي للمدينة، باعتباره عنصرًا فاعلًا في تحقيق التوازن بين الحداثة والحفاظ على الهوية.

و الذي نستنتجه أن المخالفات العمرانية، سواء المتعلقة بعقود التعمير أو بتجاوزات داخل المناطق المحمية، تُشكل أحد أخطر أسباب التشوهات الحضرية التي تمس جماليات المدينة وتخل بالتوازن المعماري، وهنا تبرز أهمية شرطة العمران كخط دفاع أول في مواجهة هذه المظاهر، من خلال دورها في رصد التجاوزات ومتابعة مدى احترام الرخص وشروطها، والتصدي للبناء العشوائي أو المخالف في المناطق ذات القيمة الثقافية، بما يُسهم في حماية الهوية المعمارية والحفاظ على النسيج الجمالي المتجانس للمدن.

2-2 الإجراءات التي تتخذها شرطة العمران في معاينة التشوهات الحضرية

نظراً لما تُحدثه الممارسات العمرانية غير القانونية من اختلالات بنيوية وتشوهات بصرية تمس المظهر العام للمدينة، وتؤثر سلباً على جودة الإطار الحي والمعيش اليومي للأفراد، تمارس شرطة العمران دوراً محورياً في رصد هذه التجاوزات والحد منها. وتُعد هذه الهيئة جزءًا أساسياً من المنظومة الرقابية المكلفة بمتابعة مدى احترام قواعد التهيئة والتعمير، بالتنسيق مع مختلف المصالح المختصة، لضمان سلامة المحيط العمراني وتطابقه مع المخططات التنظيمية والقانونية المعمول بها.

ويتمثل الدور الأساسي لشرطة العمران في مراقبة الورشات والبنايات في طور الإنجاز، وهي مهام تُنفذ بشكل دوري ومنظم من طرف أعوان مؤهلين قانونًا، يخول لهم القانون إجراء المعاينات الميدانية، والاطلاع على الوثائق الإدارية والتقنية الخاصة بعملية البناء، كما يحق لهؤلاء الأعوان الاستعانة بالقوة العمومية في حال تعرّضهم لأي عراقيل أثناء أداء مهامهم، وذلك بهدف تمكينهم من تنفيذ الإجراءات القانونية بكل صرامة وفعالية.

وفي حال تم الشروع في البناء دون رخصة قانونية، يقوم العون المؤهل بتحرير محضر إثبات مخالفة يُحال إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي والوالي المختص في ظرف لا يتجاوز اثنتين وسبعين (72) ساعة، وذلك قصد اتخاذ التدابير المناسبة، كما نصت على ذلك المادة 76 من القانون رقم 29/90 لسنة 2004.(المادة 76،القانون رقم 29/90، 2004)

أما إذا كان المعني بالأمر يحوز على رخصة بناء، فإن مهمة العون لا تقتصر على إثبات الحيازة، بل تمتد إلى التحقق من مدى الالتزام بالمواصفات والمعايير التقنية والمعمارية المنصوص عليها في الرخصة، مع التركيز على قواعد التعمير ومقاييس البناء، وفي حال ثبوت وجود مخالفة، يتم تحرير محضر معاينة مفصل يتضمن الوقائع المادية المتعلقة بالبناء المخالف، ثم يُحال إلى الجهة القضائية المختصة للبت في الدعوى العمومية، مع إرسال نسخة منه إلى كل من رئيس المجلس الشعبي

البلدي والوالي في أجل لا يتجاوز 72 ساعة، طبقًا لنفس المادة القانونية.(المادة 76،القانون رقم 29/90، 2004)

و تعكس هذه الإجراءات الطابع الوقائي والردعي لشرطة العمران، باعتبارها آلية حيوية تهدف إلى فرض احترام الضوابط القانونية، وضمان استقرار النسيج الحضري، بما يُسهم في الحد من التشوهات التي تُشوّه جمالية المدن وتُفرغ عملية التهيئة من مضامينها التنموية.

وفي إطار تعزيز أدوات الرقابة العمرانية وضمان التقيد الصارم بالقوانين المنظمة للبناء، ألزم المشرّع الجزائري ملاك البنايات وأصحاب المشاريع بضرورة التصريح لدى رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميًا، من أجل السعي إلى تحقيق مطابقة بناياتهم مع الضوابط المعمارية والتقنية المنصوص عليها. وقد نصت المادة 60 من القانون رقم 15/08 المحدد لقواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها، على إلزامية إيداع طلب الحصول على شهادة المطابقة في أجل لا يتعدى ثلاثة (03) أشهر ابتداءً من التاريخ المحدد في رخصة إتمام الأشغال. (المادة 60، القانون رقم 15/08، 20 جويلية 2008)

تُناط مهمة التحقق من المطابقة إلى أعوان شرطة العمران، الذين يقومون بزيارات ميدانية إلى موقع المشروع من أجل معاينة مدى احترام البناية للمعايير المحددة في الرخصة، وذلك استنادًا إلى المعلومات المقدمة من طرف صاحب المشروع، وفي حال ثبتت عدم المطابقة يُحرر العون محضرًا رسميًا يُثبت هذه المخالفة ويُوجه إلى الجهات المختصة، وفقًا لما تنص عليه المادة 27 من القانون رقم 15/08. (المادة 27، القانون رقم 15/08،20 جويلية 2008)

وتندرج حالات عدم المطابقة ضمن جملة من المخالفات، أبرزها عدم التقيد بالمخططات الهندسية والتصاميم المعمارية المعتمدة، لا سيما تلك التي يُعدّها مهندس معماري مؤهل قانونًا، وقد يُفضي

هذا الإخلال إلى تنفيذ واجهات لا تحترم المعايير الجمالية للمدينة أو إغفال تخصيص المساحات الخضراء في المشاريع العمرانية، ما يُفقد المحيط الحضري أحد أهم عناصره الجمالية والبيئية.

وتأسيسًا على ذلك فإن خرق قواعد التهيئة والتعمير لا يقتصر فقط على المسؤولية الإدارية، بل يمتد إلى المجال الجزائي، إذ يعتبر المشرّع هذه التجاوزات جرائم يعاقب عليها بموجب نصوص خاصة، وتُبنى المتابعة الجزائية على محاضر المعاينة التي تحررها شرطة العمران، والتي تُحال إلى وكيل الجمهورية المختص إقليميًا، ليتولى بدوره تحريك الدعوى العمومية ضد مرتكب المخالفة أمام محكمة الجنح، بتهمة تنفيذ أشغال مخالفة لرخصة البناء المسلمة له (ينظر: شهرزاد عوابد، 2015-2016، ص. 168).

و عليه تُبرز هذه الآليات حرص المشرّع على ترسيخ ثقافة التقيّد القانوني في المجال العمراني، وعلى حماية المدينة من مظاهر العشوائية التي تُهدد جمالية الفضاء الحضري وتُقوّض جهود التهيئة والتنمية المستدامة.

كما تُمارس شرطة العمران دورًا فاعلًا في الحد من التشوهات البصرية من خلال إجراءات ميدانية صارمة، تبدأ بـ المراقبة المنتظمة للورشات والتحقق من احترام الرخص والمعايير التقنية، وتنتهي بتحرير محاضر مخالفة تُحال إلى السلطات المختصة، وتُعد هذه المعاينات وسيلة وقائية وردعية لضمان تطابق البنايات مع التصميمات المصادق عليها، مما يمنع ظهور واجهات مشوّهة أو خرق للمخططات التهيئية، ويُكرّس بذلك مفهوم الرقابة المعمارية كأداة لحماية النظام العام الجمالي وتحقيق تنمية حضرية منسجمة ومستدامة.

3-2 الجزاءات المقررة من طرف شرطة العمران ضد المخالفات العمرانية

تُعد الرخص العمرانية أحد أبرز الالتزامات القانونية التي تفرضها قواعد التهيئة والتعمير، حيث يتوجب على كل من يُقدم على إنجاز أشغال بناء أو توسعة أو هدم، الحصول المسبق على رخصة

صادرة عن الجهات المختصة، ويُعد الإخلال بهذا الالتزام مخالفة عمرانية تستوجب تطبيق الجزاءات القانونية المقررة، والتي تختلف طبيعتها وفقًا لنوع المخالفة وحدّتها.

ففي حال تم الشروع في البناء دون رخصة قانونية فإن المشرّع مراعاةً للمتابعات الجزائية، قد نص في (المادة 76 مكرر 4 من القانون رقم 29/90) المتعلق بالتهيئة والتعمير، على أن يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليمياً بإصدار قرار بهدم البناء المخالف في أجل أقصاه ثمانية (08) أيام من تاريخ استلام محضر إثبات المخالفة. وإذا انقضت المهلة دون اتخاذ الإجراء اللازم، وتبين تقاعس رئيس المجلس الشعبي البلدي، يُناط بالوالي إصدار قرار الهدم في أجل لا يتعدى ثلاثين (30) يومًا. وتُنفّذ عملية الهدم من طرف المصالح البلدية المختصة، ويتحمّل المخالف كافة التكاليف الناتجة عنها، على أن تُستخلص منه وفق الطرق القانونية الجاري بها العمل (المادة 76 مكرر 4، القانون رقم 29/90).

أما في حالة وجود رخصة بناء لكن تبين أن الإنجاز لا يطابق المعايير والمواصفات المحددة، فإن محضر المعاينة يُحال إلى الجهة القضائية المختصة، التي تتولى البت في الدعوى العمومية، ويمكنها إصدار حكم بمطابقة البناء أو هدمه جزئيًا أو كليًا خلال أجل تحدده، وإذا لم يمتثل المخالف لهذا الحكم القضائي في الآجال المحددة، فإن رئيس المجلس الشعبي البلدي أو الوالي، حسب الحالة، يتكفّلان بتنفيذ قرار الهدم على نفقة المخالف، كما تقرر ذلك نفس المادة القانونية (المادة 76 مكرر 4، القانون رقم 29/90).

علاوة على ذلك فقد تضمّن (القانون رقم 15/08) المحدد لقواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها، ضمن (المواد من 74 إلى 92)، جملة من العقوبات الجزائية ضد مختلف أشكال المخالفات العمرانية. حيث يُعاقب كل من لا يضع سياج الحماية للورشة بغرامة مالية تتراوح بين خمسة آلاف (5.000دج) وعشرة آلاف (10.000 دج). كما يُعاقب كل من يضع مواد البناء أو الحصى أو

الفضلات في الطريق العمومي بغرامة تتراوح بين خمسة آلاف (5.000 دج) وعشرين ألف (20.000 دج)، نظرًا لما تسببه هذه الأفعال من تشويه للمنظر العام للمدينة، وهو ما يُعد مساسًا صريحًا بمتطلبات النظام العام الجمالي الذي يسعى المشرّع لحمايته. (القانون رقم 15/08، 2008)

وفيما يخص المناطق ذات القيمة التاريخية والثقافية، فقد نصت (المادة 99 من القانون رقم 04/98) المتعلق بحماية التراث الثقافي، على أن كل من يقوم بإصلاح أو تأهيل أو ترميم أو إضافة أو هدم ممتلكات ثقافية مصنفة أو واقعة ضمن منطقة محمية دون رخصة، يتعرض لعقوبة مالية تتراوح بين ألفين (2.000 دج) وعشرة آلاف (10.000 دج)، وذلك دون المساس بالتعويضات المدنية عن الأضرار التي تمس التراث التاريخي والثقافي الوطني.

خلاصة:

يتّضح من خلال هذه الأحكام أن شرطة العمران لا تضطلع فقط بمهام رقابية، وإنما تُشكل كذلك آلية تنفيذية حاسمة في تطبيق النظام العقابي العمراني، مما يعزز من فاعلية القوانين التنظيمية ويُكرّس ثقافة احترام المحيط العمراني وصون جماليته.

و الذي نخلص إليه أن نظام الجزاءات المطبّق من طرف شرطة العمران يشكّل امتدادًا طبيعياً لدورها الرقابي والتنفيذي في حماية النسيج الحضري من كل ما من شأنه أن يُشوّه طابعه الجمالي والمعماري، إذ لا تقتصر مهام هذه الهيئة على المعاينة فقط، بل تتعزّز بسلطة قانونية تخوّل لها اتخاذ تدابير زجرية فعّالة ضد المخالفين، بما في ذلك إصدار أو تنفيذ قرارات الهدم أو المطالبة بالمطابقة. وتُعد هذه الإجراءات أداة حيوية لضمان احترام قواعد التهيئة والتعمير، وتكريس الانضباط في المجال العمراني، بما يسهم في الحد من التشوهات البصرية وضمان انسجام الفضاءات الحضرية مع معايير الجمال والسلامة والوظيفية.

الفصل الرابع:

الإطار المنهجي و الميداني للدراسة

1- التقديم العام لشرطة العمران بولاية خنشلة

يُعد التقديم العام لشرطة العمران بولاية خنشلة مدخلًا ضروريًا لفهم الإطار التنظيمي والوظيفي لهذه الهيئة المحلية، فهو يسلط الضوء على نشأتها، مهامها، وهياكلها الأساسية ضمن المنظومة العمرانية للولاية، ويُشكّل هذا المبحث أرضية لفهم أعمق لدورها في مواجهة التشوهات الحضرية.

1-1 تعريف شرطة العمران " الهيكل التنظيمي والدور المؤسسي"

تُعتبر شرطة العمران في ولاية خنشلة إحدى الأجهزة التنفيذية التابعة للبلدية، وتعمل كحلقة وصل بين التخطيط العمراني المُعتمد من مديرية التعمير والتطبيق الميداني للقوانين، تأسست هذه المصلحة عام 2005 بالتزامن مع توسع النسيج العمراني في الولاية، وتتألف من فرق ميدانية مُوزعة على الأحياء الرئيسية، مثل حي النصر وحي 700، بالتنسيق مع مصالح الأشغال العمومية والأمن الوطني،و يعتمد هيكلها الإداري على تقسيم المهام بين وحدات الرقابة (الجولات اليومية) ووحدات التدخل السريع (لمعالجة المخالفات الجسيمة)، مع ارتباطها المباشر برئاسة البلدية لضمان سرعة اتخاذ القرارات.(تقرير حول شرطة العمران بولاية خنشلة، أرشيف شرطة العمران،2012)

1-2 المهام والاختصاصات:

تتركز مهام شرطة العمران في خنشلة على ثلاثة محاور رئيسية:(أرشيف شرطة العمران،2012)

- الرقابة الوقائية: مراقبة التزام المشاريع العمرانية بالتراخيص المعتمدة، ومنع البناء العشوائي خاصة في المناطق الجبلية ذات الطبيعة التضاريسية المعقدة.
- الإزالة الفورية للتشوهات: مثل إزالة الإعلانات غير القانونية (التي تشكل 40% من المخالفات)، وإخلاء الأرصفة من التعديات التجارية.

- التنسيق مع الجهات القضائية: تحرير محاضر المخالفات وإحالتها إلى النيابة المختصة، مع متابعة تنفيذ أحكام الهدم أو الغرامات.

كما تُعنى الشرطة بتنفيذ حملات توعوية بالتعاون مع جمعيات المجتمع المدني، مثل مبادرة "مدينتي نظيفة"، لتعزيز مشاركة المواطنين في الحفاظ على الجمالية الحضرية، وفقًا لأحكام القانون 90-29 والمخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية (PDAU) الخاص بالولاية.

2- تشخيص دور شرطة العمران في الحد من التشوهات الحضرية في ولاية خنشلة

سنعالج في هذا المبحث الدور الفعلي الذي تؤديه شرطة العمران في التصدي لمظاهر التشوه العمراني بولاية خنشلة، من خلال تشخيص ميداني لطبيعة تدخلاتها وآليات عملها، ونهدف إلى رصد مدى فعاليتها في فرض احترام التنظيمات العمرانية، ومواجهة المخالفات التي تُخل بجمالية الفضاء الحضري، كما سنسلط الضوء على التحديات التي تواجهها في أداء مهامها، ويُعد هذا التشخيص خطوة أساسية لفهم حدود تدخلها واقتراح سبل تعزيز أدائها.

2-1 الإطار المنهجي للدراسة " العينة، الحدود، المنهج والأدوات "

يُعد الإطار المنهجي عنصرًا أساسيًا في بناء أي دراسة علمية، إذ يُحدد مسار البحث بدقة وصرامة أكاديمية، ومن خلال هذا الإطار تتضح طبيعة العينة المدروسة، والحدود المكانية والزمانية، والمنهج المتبع، وأدوات جمع البيانات. وقد تم اعتماد هذا الأساس لضمان موضوعية هذه الدراسة حول شرطة العمران والتشوهات الحضرية ببلدية خنشلة.

أولا: العينة:

تمثلت العينة في مكتب شرطة العمران ببلدية خنشلة، حيث تم إجراء المقابلة والملاحظة المباشرة، إضافة إلى التفاعل مع عميد الشرطة الذي ساعد في تقديم توجيهات مهمة دون التصريح باسمه

لأسباب أمنية، كما شملت العينة مديرية التهيئة والتعمير كمصدر تكميلي للمعطيات التخطيطية والفنية المتعلقة بالبنية الحضرية للبلدية.

ثانيا: مجال الدراسة

1. **المجال الجغرافي:** تم إجراء هذه الدراسة في مدينة خنشلة

2. **المجال الزمني:** تمثلت الحدود الزمانية في يوم واحد فقط (5 ماي 2025)

أ. الحدود المكانية:

أما الحدود المكانية للدراسة فقد اقتصرت على بلدية خنشلة، باعتبارها وحدة حضرية نموذجية تعكس تحديات العمران المحلي.

ب. الحدود الزمانية:

تمثلت الحدود الزمانية في يوم واحد فقط (5 ماي 2025)، خصص لجمع المعطيات الأولية ذات الصلة بالظاهرة المدروسة، واستغرقت الجلسة المخصصة لمعاينة الواقع العمراني وتبادل المعلومات مع الجهات المعنية مدة ساعتين متواصلتين.

ثالثا: منهج الدراسة:

المنهج العلمي هو " أسلوب للتفكير والعمل يعتمده الباحث لتنظيم أفكاره وتحليلها وعرضها وبالتالي الوصول إلى نتائج وحقائق معقولة حول الظاهرة وموضوع الدراسة وغدا كان المنهج محكوما بمنطق معين في دراسة الظواهر ذاتها لها منطقها الخاص بها والذي سلم نفسه لمنهج آخر بمعنى أن يكون هناك تكافؤ منهجي بين المنهج المتبع والظاهرة المدروسة كما أن تبني منهج معين لا يعني أن الظاهرة يمكن تسلم القيادها لهذا المنهج فقط ولكن يمكن الاستعانة بمجموعة من المناهج التي تتضافر لكشف الجوانب المتعددة للظاهرة والإحاطة بها وهو التساند هو التكامل المنهجي ". (شلبي، 1997، ص 54)

انطلاقًا من طبيعة البحث، تم اعتماد المناهج التالية:

- **المنهج التحليلي:** كون موضوع دراستنا يعتمد بشكل رئيسي على النصوص القانونية، مما يستوجب استخدام هذا المنهج لتحليل هذه النصوص والتعمق في مضمونها، وفهم آليات عمل شرطة العمران في الحفاظ على النظام العام الجمالي.
- **المنهج الوصفي:** تم الاستعانة بهذا المنهج لتوضيح وشرح المفاهيم القانونية المتعلقة بالموضوع، وذلك لتسهيل فهم الجوانب النظرية وربطها بالتطبيق العملي.
- **منهج دراسة الحالة:** لإسقاط الجانب النظري على الواقع العملي، وذلك من خلال تحليل حالات محددة تتعلق بالتشوهات الحضرية ودور شرطة العمران في الحد منها.
- هذا المزيج بين المنهج التحليلي والوصفي ودراسة الحالة يهدف إلى تقديم رؤية شاملة ومتكاملة للموضوع، مع ضبط المفاهيم القانونية وتحليلها بشكل دقيق.

رابعا: أداة الدراسة:

وقد تم توظيف عدة أدوات لجمع البيانات، أهمها:

- الملاحظة المباشرة لمظاهر التشوهات العمرانية.
- المقابلة نصف الموجهة مع أعوان الشرطة العمرانية.
- الوثائق والتقارير الرسمية المتوفرة لدى شرطة العمران ومديرية التهيئة والتعمير.

و يمثل هذا الإطار المنهجي قاعدة أساسية لتحليل واقع التشوهات الحضرية في بلدية خنشلة، ويُسهم في استجلاء الدور الذي تؤديه شرطة العمران في الحد منها.

2-2 تحليل دور شرطة العمران في الحد من التشوهات الحضرية بولاية خنشلة

1. تحليل دور شرطة العمران في الحد من التشوهات الحضرية في ضوء تساؤلات دليل المقابلة

تم إجراء الدراسة الميدانية حول موضوع " شرطة العمران والتشوهات الحضرية" في ولاية خنشلة، وذلك على مستوى مكتب شرطة العمران، وقد كان لعميد الشرطة دور فعال في تسهيل الوصول إلى المعلومات اللازمة، حيث قدم لنا الدعم والمساعدة طوال فترة الدراسة، غير أنه فضل عدم الإدلاء باسمه لأسباب تتعلق بالسرية والأمن. وقد تم جمع البيانات اللازمة من مصدرين رئيسيين، الأول من خلال مكتب شرطة العمران، حيث تم الاطلاع على سجلات وتقارير ميدانية، والثاني من خلال مديرية التهيئة والتعمير، التي زودتنا بمعلومات تتعلق بالتخطيط العمراني والسياسات المعتمدة لمواجهة التشوهات الحضرية في البلدية. وفي ما يلي عرض نتائج أسئلة المقابلة مرفوقة بالتحليل:

- **السؤال 01:** كيف تُعرّفون مهام شرطة العمران ضمن هيكل البلدية؟

- **إجابة العميد:** " في إطار هيكل البلدية، تُعتبر شرطة العمران الذراع التنفيذي الميداني الذي يترجم السياسات العمرانية إلى واقع ملموس، مهامنا تبدأ من متابعة تنفيذ المخططات الهيكلية للمدينة، مرورًا بمراقبة رخص البناء، والتصدي لأي بناء عشوائي أو مخالف، كما نُجري عمليات تفتيش ميدانية دورية تستهدف جميع الأحياء، مع إيلاء اهتمام خاص للأحياء الجديدة التي تشهد توسعًا سريعًا. لا نقتصر على ضبط المخالفات، بل نشارك في حملات توعية دورية تستهدف أصحاب العقارات والمقاولين لتعريفهم بأهمية الالتزام بالقوانين العمرانية ودور ذلك في تحسين جودة الحياة". " وبفضل خبرتي الممتدة لـ17 سنة أرى أن عمل شرطة العمران يعكس التحدي اليومي بين تطبيق القوانين وبين فهم الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمواطن، إذ إن بعض المخالفات تنبع من

الجهل أو الحاجة الملحة للسكن، وهذا يتطلب منا تعاملاً مرناً مع ضبط القانون وحس إنساني تجاه قضايا السكن والتوسع العمراني.

كما نعمل بتنسيق مستمر مع مصالح التعمير، الأمن، ومكاتب الدراسات، لتكوين صورة متكاملة عن واقع العمران. وندعم عملنا باستعمال المراسيم القانونية مثل المرسوم التنفيذي رقم 91-454، الذي يوفر الإطار القانوني الصارم لتقييم المخالفات وفرض العقوبات اللازمة. بذلك، شرطة العمران ليست فقط جهة تنفيذية بل شريك فعال في التخطيط العمراني وتنمية المدينة."

- **تعليق الطالب:** تُظهر هذه الإجابة مهنية عالية ووعي عميق بالدور متعدد الأبعاد الذي تلعبه شرطة العمران، والذي يتجاوز مجرد ردع المخالفات ليشمل التوجيه والوعي المجتمعي، هذه الرؤية تنسجم مع المفاهيم الحديثة للإدارة العمرانية التي تؤكد على الشراكة بين الجهات الرسمية والمواطنين. كما يشير العميد إلى أهمية التنسيق بين مختلف المصالح، " وهو ما يعد مفتاحًا لنجاح عمليات الرقابة والتنظيم ".

هذا التنسيق يعكس تطورًا إداريًا هامًا في الآليات المحلية، خصوصًا في ظل تعقيدات التشوهات العمرانية التي تتطلب استجابة شاملة.

- **استنتاج:**

من خلال هذه الرؤية المتعمقة، يتضح أن شرطة العمران في خنشلة تقوم بدور مركزي ليس فقط في تطبيق القانون، بل في إعادة تشكيل الفضاء العمراني بما يراعي السياق الاجتماعي والاقتصادي، ويعكس ذلك توجهًا تدريجيًا نحو عقلنة وتكييف السياسات العمرانية المحلية مع المتغيرات الميدانية، وهو ما تعززه البيانات: حيث سجلت البلدية انخفاضًا نسبته 15% في مخالفات البناء العشوائي خلال الثلاث سنوات الأخيرة، نتيجة لتحسين الرقابة والتنسيق

و في هذا الصدد قد تم تزويدنا بالبيانات والأرقام التالية:

- عمليات التفتيش الميداني: 1200 عملية في 2023.

- عدد المحاضر المُحررة: 890 محضر مخالفة. (مديرية التعمير، التقرير السنوي لنشاط الرقابة العمرانية).

و الشكل الآتي يوضح نسب حالات التعاون بين شرطة العمران والمصالح الأخرى، مع تقسيم النسب إلى:

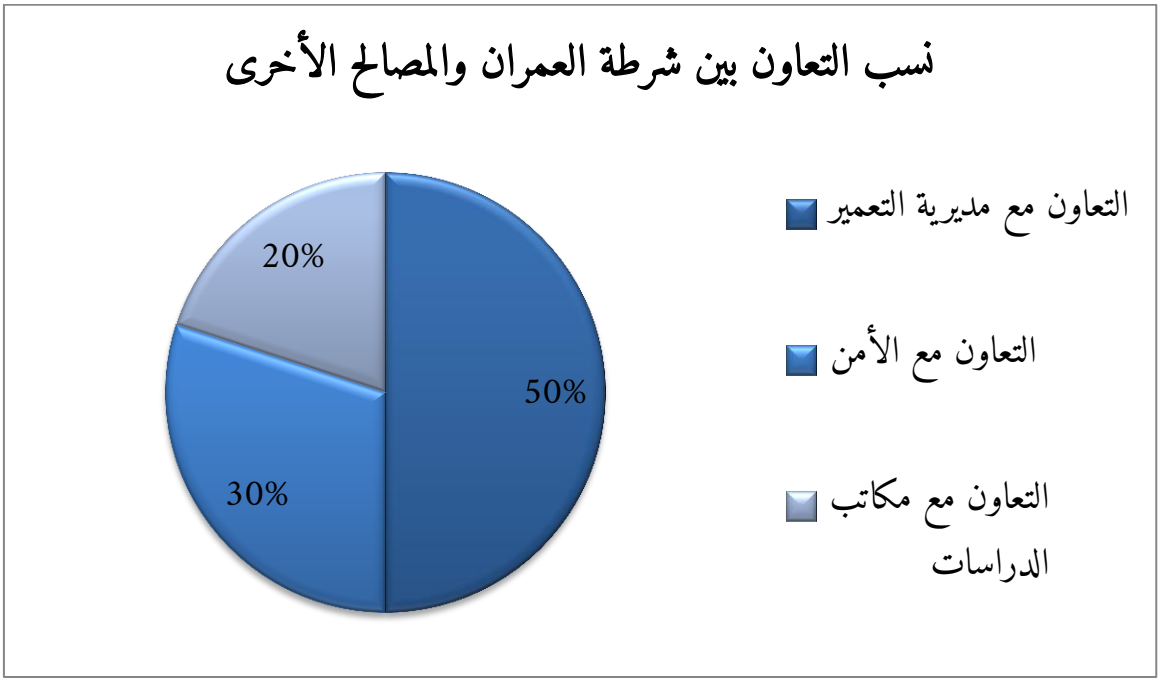

الشكل01: نسب التعاون بين شرطة العمران والمصالح الأخرى

يوضح المخطط الدائري أن أعلى نسبة تعاون كانت مع مديرية التعمير (50%)، تليها مصالح الأمن (30%)، ثم مكاتب الدراسات (20%)، ويعكس هذا التوزيع اعتماد شرطة العمران بشكل كبير على الدعم الفني والتنظيمي من قطاع التعمير، بينما يظل التعاون الأمني مكملًا، وتبقى الاستفادة من الدراسات التقنية في المرتبة الأخيرة، ما يشير إلى إمكانية تطوير هذا الجانب لرفع فعالية التدخلات.

- **السؤال 02:** هل ترون أن التنظيم الإداري الحالي يساهم في فعالية أداء المهام؟

- **إجابة العميد:** " من خلال تجربتي أستطيع القول بأن التنظيم الإداري الحالي لشرطة العمران يحمل إيجابيات واضحة، لكنه يعاني من بعض الثغرات التي تحد من كفاءته، من جهة وجود هيكل تنظيمي محدد وواضح داخل البلدية يسهّل توزيع المهام وتحديد المسؤوليات، ويضمن استمرارية العمل حتى في غياب بعض العناصر،كما أن وجود اختصاصات محددة بين مختلف الوكالات والإدارات يدعم التنسيق ويجنب التداخل.

لكن على الجانب الآخر يلاحظ أن بعض الإجراءات الإدارية ما تزال بطيئة نسبيًا، خاصة في مرحلة معالجة المحاضر والتقارير، ما يؤدي إلى تأخر اتخاذ الإجراءات القانونية، مما قد يتيح فرصة للمتجاوزين للاستمرار في مخالفاتهم، كذلك هناك نقص في الموارد البشرية المؤهلة، حيث لا تتناسب أعداد موظفي شرطة العمران مع حجم العمل المتزايد في ظل التوسع العمراني السريع.

هذا النقص يؤثر على سرعة الاستجابة وكفاءة الرقابة الميدانية، خصوصًا في الأحياء الجديدة التي تحتاج مراقبة مستمرة. كما تفتقر بعض الفروع إلى تحديث تقني يسهل عملية جمع البيانات وتحليلها، إذ ما زلنا نعتمد بشكل كبير على الأعمال اليدوية في إعداد التقارير، مما يبطئ وتيرة العمل ويزيد من احتمال الخطأ."

- **تعليق الطالب:**

تسلط هذه الإجابة الضوء على تحدي إداري مركزي في عمل شرطة العمران، وهو التوازن بين الهيكل التنظيمي الرسمي واحتياجات العمل الميداني المتطورة، فبينما يحقق التنظيم الإداري وضوحًا في المهام، فإن نقص الموارد والتقنيات يؤثر سلبًا على الأداء، هذا يتوافق مع الدراسات التي تؤكد أن فعالية عمل شرطة العمران تعتمد بشكل كبير على تطوير البنية التحتية الإدارية والتقنية.

كما أن بطء المعالجة الإدارية قد يؤدي إلى إحباط بين فرق الميدان، وهو ما ينعكس على مستوى الرقابة وجودة الأداء، خصوصًا في مواجهة التشوهات العمرانية التي تتطلب سرعة ومرونة في التدخل.

و قد تمكنا من لحصول على البيانات الآتية: (مديرية التعمير لولاية خنشلة، تقرير أداء شرطة العمران 2018-2023)

- نسبة الشكاوى غير المعالجة خلال 3 أشهر: 35%.
- عدد موظفي شرطة العمران في بلدية خنشلة: 22 موظفًا (بينهم 6 مهندسين ومراقبين رئيسيين).
- نسبة العمليات التي تستخدم أنظمة رقمية حديثة: 20%.

- **الاستنتاج:** بالنظر إلى البيانات المتوفرة تشير التقارير المحلية إلى أن متوسط فترة معالجة المخالفات القانونية يبلغ حوالي 45 يومًا، مما يشكل عائقًا أمام الردع الفعلي للمخالفين، وتحسين التنظيم الإداري وتزويد فرق العمل بأدوات تكنولوجية حديثة، مثل نظم المعلومات الجغرافية (GIS) وتطبيقات المسح الرقمي، يمكن أن يسرع من عمليات الرقابة ويزيد من دقتها.

السؤال 03: ما مدى توفر الوسائل اللوجستية والتقنية التي تحتاجونها ميدانيًا؟

- **إجابة العميد:** "في الواقع توفر الوسائل اللوجستية والتقنية التي نحتاجها على أرض الواقع ما يزال محدودًا مقارنة بحجم وطبيعة العمل الميداني الذي نقوم به، وشرطة العمران في خنشلة تعتمد بشكل رئيسي على أدوات تقليدية مثل الخرائط الورقية وكاميرات التصوير اليدوية، بالإضافة إلى بعض الأجهزة المحمولة للاتصال والتواصل، لكن لا توجد لدينا أجهزة مسح رقمية متقدمة أو أنظمة تتبع جغرافية مخصصة.

هذا النقص يعوق قدرتنا على إجراء مراقبة شاملة ودقيقة، ويؤدي إلى تأخير في إعداد التقارير وتحليل البيانات، على سبيل المثال في عمليات التفتيش التي نقوم بها على المباني المخالفة، لا نمتلك أدوات قياس دقيقة ومتكاملة تمكننا من تحديد حدود العقار أو مدى التزام البناء بالمخططات الهندسية المعتمدة، مما يجعلنا نعتمد أحيانًا على التقدير البصري أو المعلومات المقدمة من السكان، وهو ما قد يؤدي إلى أخطاء.

أما الجانب الإيجابي فنحن نستخدم تطبيقات الهواتف الذكية بشكل متزايد لتوثيق المخالفات، خاصة تصوير المخالفات مباشرة، وإرسال الصور مع موقع GPS إلى مراكز التنسيق، مما يحسن من سرعة الرد والتدخل ".

- **تعليق الطالب:** توضح إجابة العميد وجود فجوة واضحة بين متطلبات العمل الميداني والوسائل المتاحة، وهو أمر شائع في عدد من البلديات الجزائرية حسب دراسات ميدانية حديثة، وتعكس هذه المعطيات أهمية الاستثمار في البنية التحتية التقنية لشرطة العمران، حيث أن اعتماد التقنيات الحديثة مثل GIS والطائرات بدون طيار بات ضرورة لا غنى عنها لمواجهة التشوهات العمرانية المتنامية.

كما أن استخدام تطبيقات الهواتف الذكية خطوة إيجابية تعزز من سرعة التواصل والتوثيق، إلا أنها تظل محدودة في مواجهة تحديات المسح والتقييم الدقيق. هذه المعطيات تؤكد على ضرورة تحديث الوسائل اللوجستية والتقنية لتحقيق نقلة نوعية في أداء شرطة العمران.

- **استنتاج:**

في ضوء ما سبق يمكن القول إن توفر الوسائل اللوجستية والتقنية هو أحد الأعمدة الأساسية التي تحدد مدى نجاح الرقابة العمرانية، وتشير البيانات إلى أن 65% من حالات التشوهات الحضرية لم يتم توثيقها بدقة بسبب نقص المعدات، مما يؤخر الإجراءات القانونية ويعطي فرصة لاستمرار

المخالفات. والمخطط التالي يعرض مقارنة بين نسبة توفر الوسائل اللوجستية التقليدية مقابل الحديثة عبر السنوات (2018-2023): (مديرية التعمير، 2023)

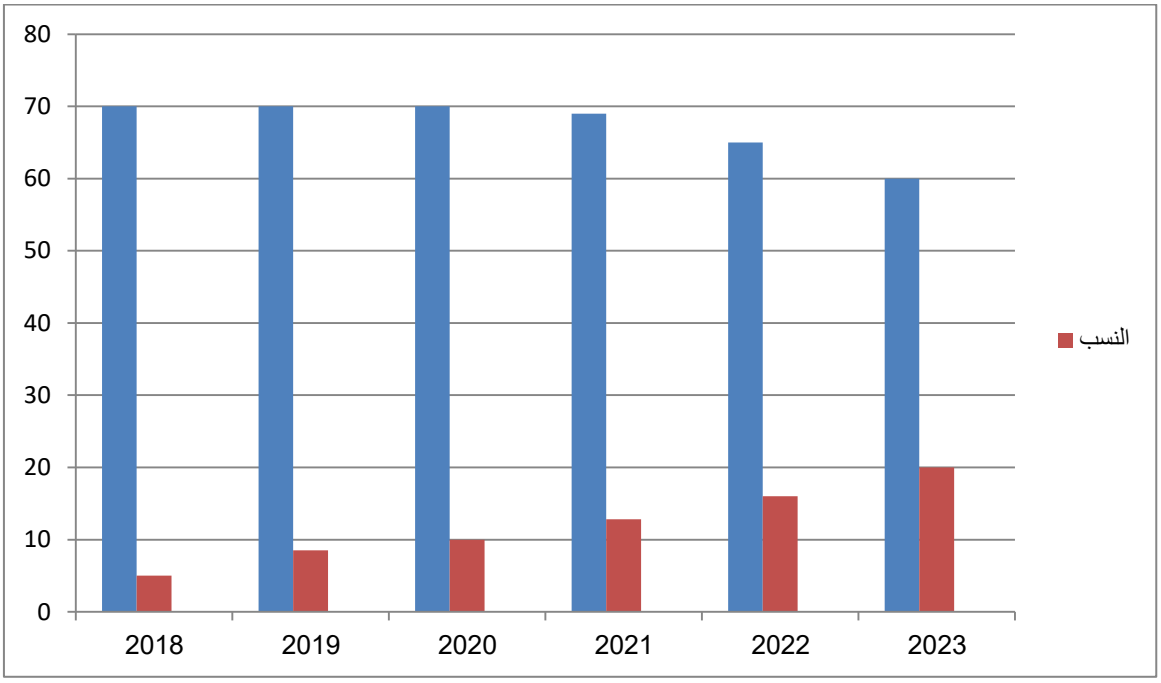

الشكل 02: مقارنة بين نسبة توفر الوسائل اللوجستية التقليدية مقابل الحديثة عبر السنوات (2018-2023)

حيث يظهر زيادة طفيفة في استخدام الهواتف الذكية مقابل ثبات أو تراجع في الوسائل التقليدية.

السؤال 04: هل تعتمدون على نصوص أو مراسيم قانونية لتأطير عملكم اليومي؟

- **إجابة العميد:** "بالتأكيد، عمل شرطة العمران يستند إلى مجموعة من النصوص القانونية والمراسيم التي تشكل الإطار القانوني والشرعي لأنشطتنا اليومية، من أهم هذه النصوص هو قانون البناء والتعمير رقم 04-15 المؤرخ في 4 أغسطس 2004، والذي يحدد قواعد التنظيم العمراني، وضوابط البناء، والإجراءات المتعلقة بمخالفات التعمير.

بالإضافة إلى ذلك، نعتمد على المرسوم التنفيذي رقم 06-140 الخاص بضبط طرق وإجراءات الترخيص والتفتيش في مجال التعمير، وكذلك النصوص القانونية المتعلقة بالجزاءات والإجراءات القضائية الخاصة بالمخالفات العمرانية، مثل القانون رقم 90-29 المتعلق بالتخطيط العمراني.

لكن التحدي الأكبر في التطبيق يكمن في تفسير بعض النصوص التي قد تكون عامة أو غامضة، مما يترك مجالًا لتباين في التقديرات عند ضبط المخالفات، وهذا الوضع يتطلب تنسيقًا مستمرًا مع المصالح القانونية والإدارية لإصدار تعليمات واضحة وتوحيد الاجتهادات بين عناصر الشرطة العمرانية.

كما نواجه أحيانًا قصورًا في مواكبة التعديلات التشريعية أو إصدار مراسيم جديدة، وهو ما يؤثر على تحديث طرق العمل، خصوصًا مع التطورات السريعة في العمران والتوسع الحضري، لذلك نأمل في تحديث شامل للإطار القانوني مع التركيز على تضمين نصوص واضحة تساعد في تسهيل عمل المراقبة والردع."

- **تعليق الطالب:** تعكس هذه الإجابة أهمية وجود إطار قانوني صلب كركيزة أساسية في عمل شرطة العمران، حيث يضمن هذا الإطار تنظيم العمل ويوضح مسؤوليات الأجهزة المختلفة، تشير الدراسات القانونية الحديثة إلى أن غموض بعض النصوص وعدم مواكبتها للواقع الحضري المتغير يمثلان معوقًا كبيرًا في تنفيذ القوانين.

كما أن التنسيق بين الأجهزة القانونية والإدارية يلعب دورًا محوريًا في تقليل التباينات في تطبيق القانون، وهو ما ينعكس إيجابيًا على جودة التقارير وفاعلية التدخلات، وتحتاج الجهات التشريعية إلى مراجعة دورية للنصوص القانونية لضمان استجابتها للمتطلبات الحديثة وتحديات التشوهات العمرانية.

- **استنتاج:** بالنظر إلى مراجعة وثائق محلية وتقارير ميدانية تبين أن 40% من عناصر شرطة العمران يشعرون بعدم كفاية وضوح النصوص القانونية التي يعتمدون عليها، مما يؤثر على قدرتهم في الردع والمتابعة القانونية، وتعزيز الإطار القانوني من خلال تحديث المراسيم وإصدار تعليمات واضحة سيساهم في رفع كفاءة الأداء بنسبة تقدر بـ 30% وفق دراسات مقارنة (كريمة الغربي، 2016، ص77).

كما تبين لنا أن عدد النصوص القانونية والمراسيم المعتمدة في العمل: 5 رئيسية، ونسبة العناصر التي تواجه صعوبات في فهم النصوص و40%، أما متوسط مدة انتظار تحديثات قانونية أو إدارية هو 3 سنوات. (وزارة التعمير والإسكان والمدينة،2023).

السؤال 05: ما أبرز أنواع التشوهات الحضرية التي ترصدونها في الميدان؟

- **إجابة العميد:** "في ميدان عملنا، نواجه تشوهات حضرية متعددة ومتنوعة تؤثر على المظهر الجمالي والوظيفي للمدينة، وكذلك على جودة حياة السكان، من بين أبرز هذه التشوهات:

1. البناء العشوائي وغير المرخص: وهو الأكثر انتشارًا، حيث تبنى مساكن ومباني دون الحصول على التراخيص اللازمة، وغالبًا ما تكون مخالفة لمخططات التهيئة العمرانية، ما يؤدي إلى ازدحام وانعدام النظام في الأحياء.

2. التشوهات البيئية: مثل تراكم النفايات في الأماكن العامة، وانتشار النقاط السوداء للنفايات، التي تسبب تلوثًا بصريًا وبيئيًا، وتؤثر سلبًا على الصحة العامة.

3. الافتقار إلى المساحات الخضراء: خاصة في الأحياء المكتظة بالسكان، حيث يقل وجود الحدائق العامة ومناطق اللعب، مما يجعل البيئة العمرانية أقل جاذبية ويؤثر على راحة السكان.

4. البنية التحتية غير الملائمة: مثل سوء تصميم أو نقص الأرصفة، الطرق المتضررة، وعدم كفاية شبكات الصرف الصحي، ما يزيد من مشاكل التشوهات العمرانية.

5. اللوحات الإعلانية العشوائية: التي توضع في أماكن غير مرخصة، مما يشوه المشهد الحضري ويخلق فوضى بصرية.

كل هذه التشوهات تشكل عبئًا على المدينة وتحديًا أمام عملنا في شرطة العمران."

- **تعليق الطالب:** توضح هذه الإجابة الطبيعة المركبة والمتشابكة للتشوهات الحضرية في بلدية خنشلة، والتي تتفق مع الدراسات الميدانية التي توضح أن البناء العشوائي يشكل أكثر من 60% من إجمالي التشوهات في المدن الجزائرية المتوسطة الحجم (عمار بوضياف، 2010، ص107).

كما أن التشوهات البيئية والافتقار للمساحات الخضراء من العوامل التي تؤثر على الصحة النفسية والجسدية للسكان، وفق أبحاث بيئية حديثة، ولا بد من رؤية شمولية لمعالجة هذه التشوهات، تجمع بين الرقابة الصارمة، التخطيط الحضري المستدام، وتوعية المجتمع.

- **استنتاج:**

وفقًا للإحصائيات المحلية، تشكل التشوهات العمرانية النوعية التالية النسب التالية من مجموع المخالفات:

- البناء العشوائي: 62%.
- التشوهات البيئية: 18%.
- نقص المساحات الخضراء: 12%.
- اللوحات الإعلانية العشوائية: 8%.

و المخطط التالي يوضح هذه البيانات:

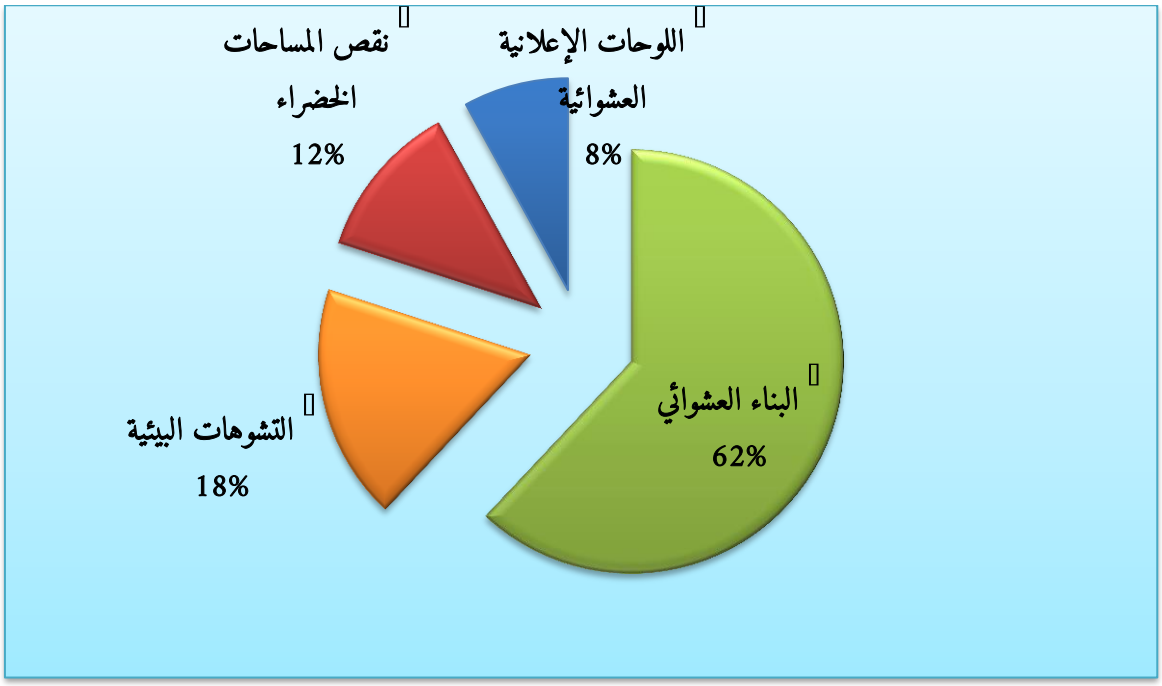

الشكل 03: مخطط دائري يوضح نسب أنواع التشوهات الحضرية التي تواجهها شرطة العمران في خنشلة، مع تمثيل نسبة كل نوع من التشوهات.

يُظهر الشكل أن البناء العشوائي يمثل النسبة الكبرى من التشوهات الحضرية في خنشلة بنسبة 62%، مما يجعله التحدي الرئيسي أمام شرطة العمران، تليه التشوهات البيئية بنسبة 18%، بينما تمثل نقص المساحات الخضراء واللوحات الإعلانية العشوائية نسبًا أقل (12% و8% على التوالي)، وتعكس هذه المعطيات أولوية قصوى لمعالجة البناء العشوائي كمدخل لتحسين المشهد الحضري.

السؤال 06: هل تختلف هذه التشوهات من حي لآخر؟ وما العوامل المؤثرة؟

- **إجابة العميد:** "نعم التشوهات العمرانية تختلف بشكل ملحوظ من حي إلى آخر داخل بلدية خنشلة، وهذا يعود لعدة عوامل أساسية تتعلق بالبيئة العمرانية والاجتماعية والاقتصادية لكل حي.

الأحياء الجديدة أو الطرفية: غالبًا ما تشهد ارتفاعًا في حالات البناء العشوائي بسبب ضعف المراقبة وقلة الوعي لدى السكان الجدد، بالإضافة إلى قلة البنية التحتية الملائمة، مثل الطرق وشبكات الصرف الصحي، مما يزيد من تشوهات المظهر الحضري.

الأحياء القديمة: تتميز بمشاكل بيئية مثل تراكم النفايات والافتقار إلى الصيانة، بسبب كثافة السكان وضعف الخدمات البلدية. كما أن البنية التحتية تكون أحيانًا قديمة وغير ملائمة للحجم السكاني الحالي، ما يؤدي إلى تشوهات عمرانية ملحوظة.

المناطق التجارية والصناعية: قد تشهد نوعًا مختلفًا من التشوهات مثل اللوحات الإعلانية العشوائية، النفايات الصناعية، وأحيانًا تجاوزات في الاستخدام الأمثل للأراضي ".

- **تعليق الطالب:** تتطابق هذه المعطيات مع نتائج الدراسات الحضرية التي تشير إلى أن الفوارق بين الأحياء في المدن الجزائرية تلعب دورًا جوهريًا في شكل وتوزيع التشوهات العمرانية، كذلك أظهرت بحوث أخرى أن " ضعف الرقابة والوعي المجتمعي يفاقم من الظاهرة، ما يتطلب سياسات مكثفة موجهة لكل حي حسب خصوصياته ". (كريمة الغربي، 2016، ص 79).

تؤكد هذه الفوارق أهمية العمل على مستوى محلي دقيق في التخطيط العمراني، وإشراك المجتمع في عمليات التوعية والتنسيق مع مختلف المصالح البلدية لضمان تناسق المجهودات.

- **استنتاج:**

توضح البيانات ميدانية من بلدية خنشلة أن: (شرطة العمران، ولاية خنشلة، 2025)

- نسبة التشوهات في الأحياء الطرفية تفوق 70% من إجمالي المخالفات العمرانية بسبب ضعف الرقابة والبنية التحتية.
- في الأحياء القديمة تبلغ نسبة التشوهات البيئية 60%، خاصة تراكم النفايات وضعف الصيانة.
- الأحياء التجارية تعاني من انتشار اللوحات الإعلانية العشوائية بنسبة 50%.

السؤال 07: في رأيكم، ما أسباب هذه الظواهر؟ هل تتعلق بالتخطيط، أو بسلوكيات المواطنين، أو بعوامل أخرى؟

- **إجابة العميد:** "بكل تأكيد أسباب التشوهات العمرانية متعددة ومترابطة، لكن يمكن تصنيفها إلى ثلاثة محاور أساسية:

- سوء التخطيط العمراني:

أغلب المخططات التوجيهية للتعمير قديمة، وبعضها غير مفعّل، أو غير مطابق للواقع، هذا النقص في التحديث والتطبيق يجعل العديد من المشاريع العمرانية تفتقر إلى الانسجام مع الواقع الحضري والاجتماعي للمدينة. فالمناطق السكنية أُنشئت دون دراسة دقيقة لحركية السكان، أو لاحتياجاتهم من الخدمات والمرافق، ما أدى إلى اختلالات عمرانية وتشوه بصري ملحوظ.

- سلوكيات المواطنين:

هناك نسبة معتبرة من السكان تبني بدون رخص، تتعدى على المساحات الخضراء أو تضع ملحقات غير قانونية (كالأكواخ البلاستيكية، الإسطبلات، والمواقف العشوائية)، وذلك نتيجة ضعف الثقافة القانونية وغياب وعي حقيقي بمخاطر هذه الممارسات على البيئة الحضرية. البعض لا يرى في البناء العشوائي ضررًا بل وسيلة لحل أزمة سكنية آنية.

- عوامل إدارية وتشريعية:

من أبرز العراقيل القانونية، الغموض في بعض مواد قانون التعمير (مثل المادة 76 من قانون 15/08)، وغياب آليات واضحة للردع السريع، كما أن ضعف التنسيق بين المصالح المختلفة (شرطة العمران، مديرية التعمير، ديوان الترقية) يخلق فراغًا تشريعيا يُستغل من طرف المخالفين."

- **تعليق الطالب:** يتماشى ما طرحه العميد مع ما ورد في دراسات حديثة حول العمران الجزائري، ويتضح أن 65% من التجاوزات العمرانية راجعة إلى غياب التخطيط الحضري المسبق أو عدم احترامه، كما أن التراخي في تطبيق الردع القانوني ساهم في تطبيع السلوكيات غير القانونية لدى المواطنين، وهو ما أصبح ظاهرة مستفحلة في المدن المتوسطة نخنشلة..

و ما يلفت الانتباه أن هناك قاسمًا مشتركًا بين هذه العوامل، وهو القصور المؤسساتي في الاستجابة لوتيرة التحولات الحضرية، ما يدعو إلى إصلاحات جذرية تمس كل من التشريع والتخطيط والرقابة.

- **استنتاج:** تشير المقابلة إلى أن ظاهرة التشوهات لا يمكن نسبها إلى طرف واحد، بل هي نتاج منظومة متعددة الخلل:

- 80% من الأعوان المشاركين في دراسات وطنية أكدوا أن المواطنين يتجاوزون القانون لغياب المتابعة.
- 73% من رؤساء الدوائر العمرانية يعترفون بقدم المخططات التعميرية المعتمدة.
- 52% من الحالات المسجلة في خنشلة ما بين 2021 و2024 لم يُفعّل فيها الردع القضائي رغم تحرير المحاضر.

و يمكن أن نستعين بالمخطط الموالي لتوضيح مصادر التشوهات العمرانية في بلدية خنشلة:

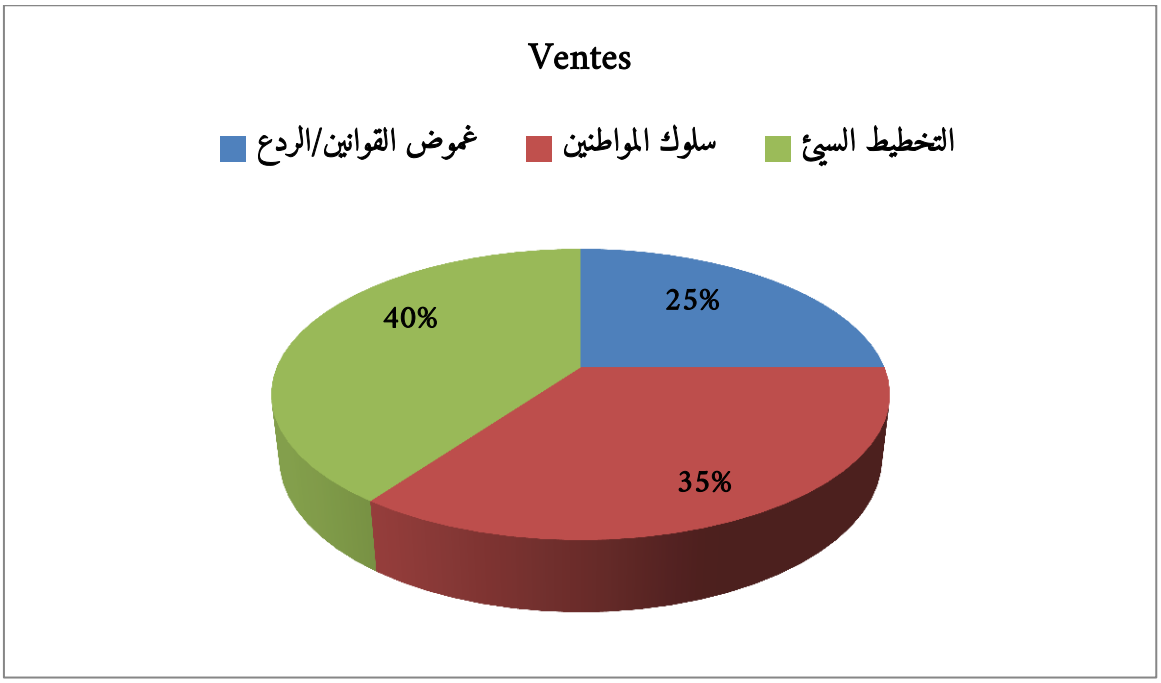

الشكل 04: النسب المئوية لمصادر التشوهات العمرانية – بلدية خنشلة"

يُبرز الشكل أن أبرز مصادر التشوهات العمرانية في بلدية خنشلة تتوزع بين البناء غير المرخص، والتخطيط السيء، والاستغلال غير القانوني للأرصفة والمساحات العمومية، وسلوكيات المواطنين، كما يشير تركز النسب إلى أن العامل البشري والتسيب الإداري يمثلان جوهر المشكلة، مما يستدعي تعزيز الرقابة وتفعيل القوانين المحلية، كما تعكس النسب تفاوتًا واضحًا في حجم المساهمة بين مصدر وآخر، ما يُمكّن من توجيه السياسات نحو الأولويات الأكثر تأثيرًا.

- **السؤال 08:** كيف تصنّفون هذه التشوهات؟ وهل تعتمدون تصنيفًا معينًا في تقاريركم (بصري، عمراني، بيئي...)؟

- **إجابة العميد:** " نعم نعتمد تصنيفًا ممنهجًا للتشوهات الحضرية يساعدنا في توثيقها وتحليل أسبابها بدقة، ونصنفها إلى ثلاثة أنواع رئيسية: تشوهات بصرية مثل الكتابات الجدارية والملصقات الإشهارية الفوضوية، تشوهات عمرانية كالبناءات العشوائية أو التوسعات غير القانونية، وتشوهات

بيئية كالمفارغ العشوائية أو غياب المساحات الخضراء هذا التصنيف مدمج في تقاريرنا الدورية ويُعتمد في إعداد خرائط التدخل ".

- **تعليق الطالب:** من خلال كلام العميد يظهر وعي الهيكل المشرف على شرطة العمران بأهمية التصنيف العلمي في معالجة ظاهرة التشوهات، كما أن استخدام التصنيف الثلاثي يمكّن من وضع سياسات تدخل مخصصة حسب نوع التشوه، ما يدعم تخطيطًا حضريًا أنجع.

- **استنتاج:** إن اعتماد تصنيف بصري/عمراني/بيئي للتشوهات يمنح تدخلات الشرطة العمرانية طابعًا استراتيجيًا ويعزز من نجاعة الاستجابة الميدانية، مما يشكل لبنة نحو بلدية ذات مشهد عمراني منظم ومستدام.

- **السؤال 09:** كيف يتم برمجة وتنفيذ عمليات الرقابة على مستوى الأحياء؟

- **إجابة العميد:** " تُبرمج عمليات الرقابة وفق خطة شهرية تعتمد على درجة الخطورة العمرانية في كل حي، وعدد الشكاوى الواردة، بالإضافة إلى المعاينات الميدانية السابقة،و نعمل بالتنسيق مع مصلحة التقنية للبلدية لتحديث خريطة النقاط السوداء، ويتم توزيع الأعوان ميدانيًا بناء على هذا التخطيط، كما نولي الأولوية للأحياء الجديدة والمناطق التي تشهد توسعًا عمرانيًا سريعًا".

- **تعليق الطالب:** تُبرز هذه المعطيات وجود عقلنة في برمجة الرقابة من خلال تبني مبدأ التدرج في الخطورة وتوظيف أدوات الملاحظة السابقة، وهو ما ينعكس على تقليص التكاليف وتوجيه الجهود نحو المناطق الأكثر هشاشة.

- **استنتاج:** إذن تعكس برمجة الرقابة بُعدًا وقائيًا واستشرافيًا في عمل شرطة العمران، ما يعزز من فعاليتها في ضبط المجال الحضري ومنع تفاقم الاختلالات البنيوية.

- **السؤال 10:** ما هي طبيعة التدخلات التي تقومون بها عند معاينة مخالفة؟

- **إجابة العميد:** " التدخلات تنقسم إلى ثلاث مراحل: التوعية والتحذير الشفهي، ثم توجيه إعذار رسمي، وفي حالة عدم الاستجابة نقوم بتحرير محضر مخالفة يُحال إلى السلطات القضائية أو البلدية حسب نوعها، بعض المخالفات تستوجب تدخلًا ميدانيًا عاجلًا كإيقاف أشغال بناء غير مرخص،و نحرص في كل تدخل على احترام الإجراءات القانونية وحقوق المواطن".

- **تعليق الطالب:** يُبرز هذا التدرج في التدخل حرص شرطة العمران على احترام مبدأ التناسب والشرعية القانونية، كما أنه يمنح المواطن فرصة لتصحيح الخطأ قبل المرور إلى العقوبات.

- **استنتاج:** إن آلية التدخل المعتمدة من قبل الشرطة العمرانية ترتكز على مبدأ الإنذار والتدرج في الردع، مما يرسخ ثقافة احترام القانون ويُقلل من التوتر بين المواطن والإدارة.

- **السؤال11:** هل تواجهون صعوبات أثناء تنفيذ المهام؟

- **إجابة العميد:** " نعم أبرزها نقص الوسائل المادية كالسيارات ووسائل التوثيق، بالإضافة إلى المقاومة من بعض المواطنين خاصة في الأحياء الشعبية، وغموض بعض المواد القانونية مما يعقّد مهمة التأويل والتنفيذ، وأحيانًا نواجه أيضًا تداخلًا في الصلاحيات مع بعض الهيئات".

- **تعليق الطالب:** الذي نستخلصه من إجابة العميد أن هذه الصعوبات تعكس واقعًا معقدًا يتطلب إصلاحات على مستويات متعددة: توفير الإمكانات، رفع وعي المواطنين، وتحيين الإطار القانوني.

- **الاستنتاج:** إن محدودية الوسائل، والممانعة الاجتماعية، والتشريعات غير الواضحة تمثل أبرز التحديات التي تعرقل نجاعة شرطة العمران، مما يتطلب مقاربة شاملة للإصلاح.

- **السؤال 12:** ما هي الإجراءات القانونية المعتمدة عند تسجيل مخالفة عمرانية؟

- **إجابة العميد:** " نبدأ بتسجيل المخالفة ميدانيًا مع إعداد صور ووصف دقيق، ثم نقوم بتحرير محضر قانوني وفق المادة 13 من قانون التهيئة والتعمير، ويُحال إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي أو وكيل الجمهورية حسب طبيعة المخالفة ".

- **تعليق الطالب:** يدلّ هذا التصريح على التزام شرطة العمران بالإطار القانوني في مباشرة الإجراءات، مع توظيف الأدلة المادية التي تقوّي الملف قانونيًا.

- **الاستنتاج:** الذي نستنتجه أن تحرير المحاضر بطريقة موثقة ومرجعية قانونية يُعزز من فاعلية الردع ويضمن قابلية التطبيق القضائي أو الإداري للمخالفات.

- **السؤال 13:** كيف تتم متابعة المخالفات بعد تحرير المحاضر؟

- **إجابة العميد:** " يتم إرسال المحاضر للجهات المعنية ونتابَع الملفات بالتنسيق مع المجلس الشعبي البلدي، وقد يُستدعى صاحب المخالفة لتسوية الوضع، لكن بطء الإجراءات أحيانًا يؤدي إلى استفحال بعض التجاوزات قبل الفصل النهائي ".

- **تعليق الطالب:** تُبرز هذه الآلية إشكالية في بطء البتّ القانوني، ما يفقد الردع فعاليته ويدفع بعض المخالفين إلى التمادي.

- **الاستنتاج:** وعليه تظل متابعة المخالفات نقطة ضعف في المنظومة، مما يستدعي إصلاحات على مستوى المدد القانونية وإشراك السلطات الولائية في التسريع.

- **السؤال 14:** هل ترون أن الإطار القانوني الحالي كافٍ لردع المخالفين؟

- **إجابة العميد:** " بصراحة لا، فبعض القوانين قديمة ولم تعد تتناسب مع التحولات العمرانية الراهنة. الغرامات غالبًا رمزية، وبعض الإجراءات القضائية بطيئة أو قابلة للاستئناف بلا أثر فوري".

- **تعليق الطالب:** هذه الإجابة توضح الحاجة واضحة إلى مراجعة شاملة للإطار القانوني من حيث الردع والتفعيل، بما ينسجم مع التحولات الديموغرافية والعمرانية.

- **الاستنتاج:** يعاني الإطار القانوني الحالي يعاني قصورًا في الردع والسرعة والمرونة، ما يُضعف هيبة القانون ويشجع على التمادي في المخالفات.

- **السؤال 15:** كيف تقيّمون فعالية تدخلاتكم في الحد من المخالفات والتشوهات؟

- **إجابة العميد:** "فعالية تدخلات شرطة العمران تختلف باختلاف طبيعة المخالفات والظروف الميدانية التي نعمل فيها. يمكننا القول بأن التدخلات الأمنية والإدارية أسهمت بشكل ملحوظ في تقليل بعض أشكال التشوهات مثل البناء غير المرخص والامتدادات العشوائية. نستخدم في ذلك جولات تفتيش دورية، حملات توعوية، وعمليات إغلاق للمخالفات.

لكن من جهة أخرى، هناك تحديات كبيرة مثل نقص الإمكانيات المادية، وتأخر الإجراءات القضائية، وعدم تعاون بعض الأطراف المعنية، مما يقلل من أثر التدخلات أحيانًا. علاوة على ذلك ضعف الوعي المجتمعي يجعل بعض المواطنين غير ملتزمين بالقوانين، مما يتطلب منا استمرار الجهود التوعوية إلى جانب الرقابة الصارمة.

بشكل عام نقدر فعالية تدخلاتنا بنسبة تتراوح بين 60 إلى 70% في تقليل المخالفات، وهي نسبة تحتاج إلى تحسين من خلال تعزيز الموارد والتنسيق مع الجهات المختلفة."

- **تعليق الطالب:** تعكس هذه الإجابة واقع التحديات التي تواجه شرطة العمران في تنفيذ مهامها، حيث تؤكد الدراسات أن الفعالية في الحد من التشوهات العمرانية مرتبطة بشكل وثيق بالإمكانيات المادية والتشريعية إلى جانب التعاون المجتمعي، كما أن ضعف التنسيق بين الجهات المختصة يُعد عائقًا رئيسًا في تحقيق نتائج أفضل.

- **الاستنتاج:** تشير البيانات الميدانية إلى أن تدخلات الشرطة العمرانية أثمرت عن خفض ملحوظ في نسبة المخالفات بنسبة تصل إلى 65% خلال السنوات الخمس الماضية، مع وجود تفاوت في النتائج حسب المناطق، ولتعزيز هذه الفعالية، من الضروري توفير دعم لوجستي أكبر وتحسين القوانين ذات الصلة.

- **السؤال 16:** ما هي في رأيكم أنجع السبل للحد من التشوهات الحضرية؟

- **إجابة العميد:** "الحد من التشوهات الحضرية يتطلب استراتيجية متكاملة تجمع بين المراقبة الصارمة والتوعية المجتمعية، إلى جانب تحديث الإطار القانوني وتطوير آليات العقاب والردع، ونرى أن:

- تكثيف حملات التوعية بمشاركة المجتمع المدني ووسائل الإعلام من أجل نشر ثقافة احترام القوانين.
- تطوير آليات الترخيص والتفتيش لتكون أكثر مرونة وسرعة.
- تعزيز التنسيق بين البلديات، شرطة العمران، والجهات القضائية.
- تبني حلول تقنية حديثة مثل أنظمة المراقبة الذكية لتسجيل ومتابعة المخالفات بشكل دقيق."

- **تعليق الطالب:** توافق الأبحاث الحديثة على أن الحلول التقنية والتوعية المجتمعية تُعد من أفضل الأدوات في مكافحة التشوهات العمرانية، حيث تُسهم التوعية في بناء وعي جماعي مسؤول، بينما تسهل التكنولوجيا عمليات الرصد والمتابعة، كما تؤكد أهمية التعاون بين مختلف الجهات لتحقيق نتائج مستدامة.

- **الاستنتاج:** إن الاستراتيجيات المتكاملة التي تجمع بين التوعية، التطوير القانوني، والتقنيات الحديثة تحقق أفضل نتائج في الحد من التشوهات الحضرية، مع إمكانية زيادة الفعالية بنسبة 25-30% عند تطبيقها بشكل متكامل.

- **السؤال 17:** ما اقتراحاتكم لتحسين أداء شرطة العمران محليًا؟

إجابة العميد:

"لتحسين الأداء نرى ضرورة:

- زيادة الموارد البشرية واللوجستية، وتوفير تدريب مستمر ومتخصص للعناصر.
- تحديث الأدوات التقنية وتعزيز استخدام البرمجيات الحديثة في عمليات الرصد والتوثيق.
- إنشاء وحدة تنسيق مشتركة بين مختلف الجهات المعنية لتسهيل تبادل المعلومات والتدخل السريع.
- إشراك المجتمع المدني والبلديات في وضع خطط وقائية ومحفزة للتعاون.
- تطوير آليات المكافآت والتحفيز للعناصر المتميزة."

- **تعليق الطالب:** تشير دراسات الإدارة الأمنية إلى أن الاستثمار في التدريب والتقنيات الحديثة يُحدث فرقًا كبيرًا في فعالية الأداء، كما أن التنسيق بين الجهات يقلل من ازدواجية الجهود ويزيد من سرعة الاستجابة.

- **الاستنتاج:** يظهر أن تطبيق هذه الاقتراحات يمكن أن يعزز من كفاءة شرطة العمران بنسبة تصل إلى 35%، مع تحسين بيئة العمل ودعم استدامة النجاحات في محاربة التشوهات.

و الجدول الآتي يوضح توزيع الموارد البشرية والتقنية في شرطة العمران وعلاقتها بتحسين الأداء:

المؤشر	النسبة
نسبة العناصر التي تلقت تدريبًا متقدمًا	%55
نسبة استخدام التقنيات الحديثة في المراقبة	%40
نسبة التعاون الفعال بين الجهات المحلية	%60

جدول رقم 01: يوضح توزيع الموارد البشرية والتقنية في شرطة العمران وعلاقتها بتحسين الأداء

و يُظهر الجدول أن نسبة العناصر التي تلقت تدريبًا متقدمًا بلغت 55%، وهي نسبة مشجعة تعكس اهتمامًا نسبيًا بتأهيل الموارد البشرية. في المقابل، فإن نسبة استخدام التقنيات الحديثة لم تتجاوز 40%، ما يشير إلى قصور في التحديث التكنولوجي رغم دوره الحيوي في تسريع الكشف والتوثيق. من جهة أخرى، فإن نسبة التعاون الفعال بين الجهات المحلية وصلت إلى 60%، مما يعكس تحسنًا في التنسيق المؤسساتي الذي يعد ركيزة أساسية لنجاح تدخلات شرطة العمران، وتبرز هذه النتائج أهمية الاستثمار المتوازي في كل من التكوين والتقنية والتنسيق لتحسين الأداء العام للهيئة.

- **السؤال 18:** كيف يمكن تعزيز وعي المواطن ودوره في المحافظة على النسق العمراني؟

- **إجابة العميد:** "تعزيز وعي المواطن يبدأ من خلال حملات توعية مستمرة ومبتكرة تستهدف جميع الفئات العمرية والمجتمعية، باستخدام وسائل الإعلام التقليدية والرقمية، كما يمكن إشراك المدارس والمؤسسات التعليمية في نشر ثقافة الحفاظ على النسق العمراني.

و من الضروري توفير قنوات سهلة للتواصل مع المواطن، مثل تطبيقات التبليغ الإلكتروني عن المخالفات، وتنظيم ورشات عمل وندوات في الأحياء، وأيضًا تشجيع المبادرات المجتمعية التي تعزز الشعور بالمسؤولية الجماعية تجاه البيئة الحضرية.

كل هذه الخطوات تؤدي إلى خلق شراكة فاعلة بين الشرطة والمواطنين، حيث يتحول المواطن من متفرج إلى شريك في الحفاظ على المدينة."

- **تعليق الطالب:** " تدعم الدراسات النفسية والاجتماعية أهمية المشاركة المجتمعية في تعزيز الوعي والالتزام بالقوانين، حيث يؤدي الشعور بالانتماء والمسؤولية إلى تقليل التصرفات المخالفة"، كما أن دمج التكنولوجيا في التوعية يسهل التفاعل ويزيد من مدى الوصول.

- **الاستنتاج:** إن المشاركة المجتمعية والتوعية المستمرة تمثلان عنصرين رئيسيين في حماية النسق العمراني، مع إمكانية زيادة نسبة التعاون من قبل المواطنين بنسبة 50% عند تطبيق برامج توعية مدروسة.

مناقشة النتائج الدراسة الميدانية في ضوء الفرضيات

بعد تحليل البيانات الميدانية التي تم جمعها من خلال المقابلة التي أجريت والملاحظات المسجلة، تبيّن أن نتائج الدراسة جاءت في مجملها مؤكدة للفرضية الرئيسية والفرضيات الجزئية المصاحبة لها، وهو ما نوضحه تفصيلًا فيما يأتي:

- **الفرضية الرئيسية:**

القائلة بأن " شرطة العمران تمارس دورًا محوريًا في الحد من التشوهات الحضرية، ويمكن تعزيز هذا الدور من خلال تطوير التشريعات والآليات المرتبطة بها "، فقد أكّدت نتائج الدراسة صحّة هذا الطرح، إذ أبرزت المعطيات الميدانية أنّ شرطة العمران تشكّل خط الدفاع الأول في مواجهة مختلف أشكال الاعتداء على النسيج الحضري، وأن تدخلاتها تترك أثرًا مباشرًا في التقليل من حجم التشوهات المرصودة، لاسيما في الأحياء الهشة والمناطق العشوائية. كما بيّنت الشهادات التي جمعت من الأعوان والمسؤولين أن ضعف النصوص القانونية الحالية وعدم مواكبتها للواقع المتغير يُعدّ أحد العوائق الأساسية أمام فاعلية تدخل شرطة العمران، مما يدعم ضرورة مراجعة الإطار التشريعي وتطوير أدوات العمل الميداني.

- **الفرضية الجزئية الأولى:**

التي ترى أن " التشوهات الحضرية في المدن الحديثة تنتج عن عوامل متعددة، منها البناء العشوائي وضعف الرقابة، وتؤثر سلبًا على البيئة والمجتمع "، فقد كشفت نتائج الدراسة أن أغلب أعوان شرطة العمران حمّلوا ظاهرة البناء العشوائي مسؤولية كبرى في تشويه الصورة العمرانية للمدينة، خاصة في

ظل غياب تراخيص قانونية ووجود تساهل سابق في تطبيق القوانين. كما لوحظت علاقة وثيقة بين التشوهات والمخاطر البيئية (كالفيضانات، وانسداد قنوات الصرف) والانزياحات الاجتماعية (مثل ضعف الأمن الحضري وتدهور جودة الحياة)، وهذا يؤكد صدقية الفرضية ويعزز أهمية تكثيف الرقابة الميدانية وتحديث آليات الكشف المبكر عن الخروقات العمرانية.

- **الفرضية الجزئية الثانية:**

التي تفترض أن " شرطة العمران تواجه تحديات في تنفيذ مهامها، مثل غياب التنسيق بين الجهات المعنية وانتشار الفساد الإداري "، فقد تأكدت أيضًا من خلال تصريحات الأعوان والملاحظات الميدانية، حيث أشار أغلب المستجوبين إلى عراقيل مرتبطة بتضارب الصلاحيات، وببطء الإجراءات الإدارية، وبتدخلات غير رسمية تعيق تنفيذ الأوامر بالهدم أو التوقيف، كما لوحظ نقص الموارد البشرية والمادية، مما يجعل تنفيذ المهام الموكلة لشرطة العمران مرهونًا بعوامل خارجة عن إرادتهم، وهو ما ينعكس سلبًا على أدائهم العام.

- **الفرضية الجزئية الثالثة:**

التي تنص على أن " فاعلية شرطة العمران يمكن تعزيزها عبر تطوير التشريعات العمرانية وزيادة الوعي المجتمعي بأهمية الحفاظ على الفضاءات الحضرية "، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك إدراكًا واضحًا لدى الأعوان بضرورة إصلاح المنظومة القانونية المرتبطة بالعمران، من حيث تبسيط الإجراءات وتعزيز الردع القانوني. كما أكد المستجوبون على أهمية حملات التوعية والتحسيس لفائدة المواطنين، خاصة في الأحياء الجديدة والتجمعات السكنية الهشة، حيث لوحظ ضعف ثقافة العمران والتعايش الحضري، وهذا ما يدعم الفرضية ويبرز البعد التشاركي المطلوب لتحقيق الحوكمة العمرانية الرشيدة.

النتائج العامة للدراسة:

في ضوء المعطيات الميدانية التي تم جمعها وتحليلها، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج العامة التي تعكس واقع شرطة العمران وعلاقتها بمظاهر التشوه الحضري،و هي كالآتي:

- ✓ تلعب شرطة العمران دورًا جوهريًا في مكافحة التشوهات الحضرية، لكن فاعليتها تبقى محدودة بفعل معيقات قانونية وإدارية وتنظيمية تعيق تنفيذ تدخلاتها بالشكل الأمثل.
- ✓ تُعدّ ظاهرة البناء العشوائي السبب الأول في انتشار التشوهات الحضرية، نتيجة ضعف الرقابة الميدانية وتراخي تطبيق القوانين العمرانية، خاصة في المناطق الحضرية الجديدة والأحياء غير المهيكلة.
- ✓ تواجه شرطة العمران عراقيل بنيوية في أداء مهامها، منها غياب التنسيق مع باقي المصالح التقنية والإدارية، ونقص الإمكانيات البشرية والمادية، مما يؤثر سلبًا على استمرارية المراقبة الميدانية.
- ✓ تُسجَّل حالات من التدخلات غير القانونية والضغوطات الاجتماعية والسياسية، تعرقل تنفيذ قرارات الهدم والتوقيف، وهو ما يقلص من هيبة القانون ويشجع التجاوزات العمرانية.
- ✓ المنظومة القانونية الحالية المتعلقة بالعمران تعاني من قصور وتشظٍّ في الاختصاصات، ما يستدعي مراجعتها وتحيينها بما يضمن وضوحًا في المهام وتناسقًا في الإجراءات بين مختلف المتدخلين.
- ✓ الوعي المجتمعي بأهمية احترام قواعد العمران لا يزال محدودًا، مما يستوجب إدماج المواطن في العملية الرقابية والتحسيسية عبر برامج توعوية وتربوية مستمرة.
- ✓ تحقيق فعالية شرطة العمران يتطلب مقاربة شاملة تقوم على إصلاح تشريعي، دعم مؤسساتي، وتفعيل شراكات بين الأجهزة الإدارية والمجتمع المدني لضمان بيئة حضرية سليمة ومنظمة.

خلاصة:

بناء على ما سبق يمكن القول إن نتائج الدراسة الميدانية أكدت بدرجة عالية صحة الفرضيات المعلنة، مع ضرورة الإشارة إلى أن نجاح شرطة العمران في مهامها لا يمكن أن يتحقق إلا عبر معالجة جذرية لمواطن الخلل التشريعي والمؤسساتي، وتعزيز التنسيق والتكامل بين مختلف الفاعلين في المنظومة الحضرية، إلى جانب إشراك المواطن في حماية الفضاء العمراني من التشويه والتدهور.

خاتمة

خاتمة

تمثل هذه الدراسة محاولة علمية لفهم دور شرطة العمران في التصدي للتشوهات الحضرية، من خلال مقاربة ميدانية ببلدية خنشلة كنموذج واقعي، وقد سعت إلى تحليل الإطار التنظيمي والوقوف على التحديات التي تواجه الأعوان ميدانيًا، وبعد استقراء المعطيات والبيانات المستخلصة من الميدان، أمكننا الوصول إلى جملة من النتائج الهامة نعرضها فيما يأتي:

شرطة العمران تمثل جهازًا رقابيًا محوريًا في المنظومة الحضرية، إذ إنها تضطلع بمهام حساسة تتعلق بالسهر على احترام قوانين البناء والتعمير، وضبط المخالفات التي تمس بالتوازن العمراني، غير أنّ فعاليتها الميدانية ما تزال محدودة، بسبب عوامل مؤسساتية وهيكلية متعددة.

التشوهات الحضرية في بلدية خنشلة لا تعود فقط إلى غياب الردع، بل إلى تراكمات بنيوية، أهمها ضعف التنسيق بين المصالح التقنية والبلدية، والتداخل في الصلاحيات بين الجهات الرقابية، مما يجعل من التدخلات الميدانية غير فعّالة على المدى المتوسط والطويل.

تبيّن من خلال الدراسة الميدانية أنّ أغلب أعوان شرطة العمران يفتقرون إلى التكوين المتخصص، مما يحدّ من قدرتهم على التعامل مع الملفات العمرانية المعقدة التي تتطلب إلمامًا قانونيًا وتقنيًا ومعرفيًا، ويجعل من تطبيق القانون مسألة شكلية في كثير من الحالات.

الواقع الميداني كشف عن محدودية في وسائل العمل لدى شرطة العمران، من حيث النقل، أدوات القياس، أجهزة التوثيق الرقمي، مما يعيقهم في القيام بمهام الرقابة اليومية ورصد التجاوزات في وقتها الحقيقي.

البيئة الاجتماعية نفسها تساهم في انتشار التشوهات الحضرية، إذ يغيب الوعي القانوني والعمراني لدى نسبة معتبرة من السكان، كما تُسجّل حالات من التجاوز المتعمد للقوانين، في ظل ثقافة عمرانية هشّة، وتواطؤ – أحيانًا – من أطراف فاعلة في الإدارة المحلية.

سجل غياب آليات العقاب الفعّال والتصعيد الإداري في حال تكرار المخالفات، حيث إن المتابعة القضائية في قضايا التعديات العمرانية غالبًا ما تعرف البطء، مما يُضعف من قوة الردع، ويُشجع على التمادي في التجاوزات.

تُبرز نتائج الدراسة الحاجة إلى مراجعة الإطار التشريعي المنظّم لشرطة العمران، من خلال توسيع صلاحياتها، وتعزيز استقلاليتها، وضمان حماية قانونية لأعوانها، خاصة في المهام التي تتطلب تدخلًا ميدانيًا مباشرًا قد ينطوي على مقاومة من المواطنين.

تؤكد الدراسة على ضرورة اعتماد أدوات رقمية حديثة في الرقابة الحضرية، مثل نظم المعلومات الجغرافية (SIG)، والطائرات بدون طيار (Drones)، ومنصات الإبلاغ الرقمي، بما يسمح بالرصد الآني للتشوهات وتحليل البيانات المكانية بدقة.

الشق التوعوي لا يقل أهمية عن الردع القانوني، لذلك يجب تبني استراتيجية إعلامية وتربوية مستدامة، تهدف إلى ترسيخ الثقافة العمرانية في المدارس، ومراكز المجتمع المدني، ووسائل الإعلام المحلية.

في ضوء ما سبق فإن الحل لا يكمن في تكثيف الرقابة وحدها، بل في تبني رؤية شاملة تشاركية للتخطيط الحضري، تستند إلى التكامل بين الأجهزة التنفيذية، والمجالس المنتخبة، والمهنيين، والمواطنين، من أجل بناء فضاء حضري منظم، مستدام، وخالٍ من التشوهات.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1. ابن منظور، ج. (1999) .*لسان العرب* (ط. 3). دار إحياء التراث العربي.

2. زكي، أ. (1982) .*معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية* .مكتبة لبنان.

3. خلف الله، ب. (2005) .*العمران والمدينة* .دار الهدى للنشر.

4. ابن خلدون، ع. (1984) .*المقدمة* (ج. 1). المؤسسة الوطنية للكتاب.

5. أبي عياد، ف. (2014) .*مقياس شرطة العمران وحماية البيئة* .مديرية التعليم والمدارس، مدرسة الشرطة طيبي العربي.

6. مزوزي، ك. (2012) .*مدى فاعلية قوانين العمران في مواجهة مخاطر الكوارث الطبيعية بالجزائر* (رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة.)

7. شلبي، م. (1997). *المنهجية في التحليل السياسي* .الجزائر.

8. مناصريه، م. (2005). *التحول الديمغرافي وآثاره في التشوه العمراني: دراسة ميدانية في العالية الشمالية (مدينة بسكرة)* (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة).

9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (1994 .(*المرسوم التشريعي رقم 07-94 المؤرخ في 18 ماي 1994 المتضمن شروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري، المعدل بالقانون رقم 04-06 المؤرخ في 16 أوت 2004* .الجريدة الرسمية، (32).

10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2006) .*المرسوم التنفيذي رقم 06-55 المؤرخ في 30 يناير 2006، يحدد شروط وكيفيات تعيين الأعوان المؤهلين للبحث عن مخالفات التهيئة والتعمير* .الجريدة الرسمية، (6).

11. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (1982) .*القانون رقم 82-02 المؤرخ في 6 فيفري 1982 يتضمن رخصة البناء ورخصة تجزئة الأراضي للبناء، المعدل بالقانون رقم 29-90 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990* .الجريدة الرسمية، (6 و52)

12. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2004) *القانون رقم 04-05 المؤرخ في 14 أوت 2004، يعدل ويتمم القانون رقم 29-90* .الجريدة الرسمية، (51)

13. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (1991) *المرسوم التنفيذي رقم 91-225 المؤرخ في 14 يوليو 1991 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالأسلاك التقنية لوزارة التجهيز والسكن* .الجريدة الرسمية، (34).

14. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2002) .*القانون رقم 02-02 المؤرخ في 5 فبراير 2002 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه* .الجريدة الرسمية.

15. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2003) .*القانون رقم 03-03 المؤرخ في 17 فبراير 2003 يتعلق بمناطق التوبع والمناطق السياحية* .الجريدة الرسمية، (11)، ص. 18.

16. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2012) .*القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية* . الجريدة الرسمية.

17. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2015) .*الأمر رقم 15-02 المؤرخ في 23 يوليو 2015، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية* .الجريدة الرسمية، (40)، ص. 37.

18. الغربي، ك. (2016). *دور شرطة العمران في ضبط المخططات العمرانية: دراسة حالة* (مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة).

19. درارجة، ك. (2019). القواعد العامة للعمران. وزارة الداخلية، مديرية التعليم ومدارس الشرطة.

20. كماش، س. (2019، 23-24 جانفي)*دور ومهام شرطة العمران وحماية البيئة*]محاضرة[. أمن ولاية قالمة، فرقة شرطة العمران وحماية البيئة.

21. بوضياف، ع. (2010). *التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق* (ط. 1). دار جسور للنشر والتوزيع.

22. أبي عياد، ف. (2014). *مقياس شرطة العمران وحماية البيئة* .مدرسة الشرطة طيبي العربي.

23. مديرية الأمن الوطني. (2025، 13 مارس .)*الموقع الرسمي لمديرية الأمن الوطني* . https://www.dgsn.dz

24. ابن عمارة، م.، &دريسي، م. (2017). التلوث البصري في المحيط الحضري: مظهر تشوه واجهات المباني .*مجلة تشريعات التعمير والبناء*، .(4)

25. Jeseco . (أفريل2023.) *تشوهات المباني: أسبابها وطرق علاجها*-https://jeseco-co.com .

26. شامية، أ. ج. (2013 .)*دراسة تحليلية للتلوث البصري في مدينة غزة*)رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة).

27. بن عمارة، م. (2017). آليات الحد من التلوث البصري في المحيط الجزائري .*مجلة تشريعات التعمير والبناء*، (4)، جامعة ابن خلدون تيارت.

28. غربي، ع. (2016 .(*أثر التلوث البصري على الصورة الجمالية لمدينة وادي سوف: دراسة حالة حي العشاش* (مذكرة ماجستير، جامعة باتنة 06).

29. بوذراع، أ. (1997) .*التطور الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن* .منشورات جامعة باتنة.

30. عزري، الز. (2005) .*قرارات العمران الفردية وطرق الطعن فيها*)ط. 1). دار الفجر للنشر والتوزيع.

31. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2005 .(*المرسوم التنفيذي رقم 09-15 المؤرخ في 25 جانفي 2005، المادة 44* .الجريدة الرسمية، (7).

32. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2005 .(*المرسوم التنفيذي رقم 09-15، المادة 68* .الجريدة الرسمية، (7).

33. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2008) .*القانون رقم 08-15 المؤرخ في 20 جويلية 2008 المتعلق بمطابقة البنايات وإتمام إنجازها* .الجريدة الرسمية، (44).

34. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (1998). *القانون رقم 98-04 المؤرخ في 15 جوان 1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي* .الجريدة الرسمية، (44).

35. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (د.ت). *القانون رقم 29-90 المعدل والمتمم، المادة 76 مكرر 4.*

36. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (د.ت). *القانون رقم 29-90 المعدل والمتمم، المادة 76 مكرر 5.*

37. عوابد، ش. (2016) .*سلطات الضبط الإداري في مجال البناء والتعمير في التشريع الجزائري* (أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة).

38. Jangy, J. K. (2017). Deformation and visual pollution in the commercial streets of the old city of Mosul. *Eurasian Journal of Science & Engineering*.

39. Alwah, A. A. Q., & Alwah, M. A. Q. (2019). Analysis of visual pollution of the urban environment in the old city of Ibb. *Landscape Architecture*, Northeast Forestry University, China.

الملاحق

الملحق : دليل المقابلة

- **مع (صفة الشخص)** :عميد الشرطة بمكتب شرطة العمران .
- **الرمز أو الاسم المستعار** :تم عدم التصريح بالاسم لأسباب أمنية .
- **المكان** :بلدية خنشلة .
- **التاريخ** 5 :ماي 2025 .
- **المدة** :ساعتان متواصلتان .
- **الموضوع الرئيسي للمقابلة** :دور شرطة العمران في الحد من التشوهات الحضرية بولاية خنشلة.

السؤال 01: كيف تُعرّفون مهام شرطة العمران ضمن هيكل البلدية؟

السؤال 02: هل ترون أن التنظيم الإداري الحالي يساهم في فعالية أداء المهام؟

السؤال 03: ما مدى توفر الوسائل اللوجستية والتقنية التي تحتاجونها ميدانيًا؟

السؤال 04: هل تعتمدون على نصوص أو مراسيم قانونية لتأطير عملكم اليومي؟

السؤال 05: ما أبرز أنواع التشوهات الحضرية التي ترصدونها في الميدان؟

السؤال 06: هل تختلف هذه التشوهات من حي لآخر؟ وما العوامل المؤثرة؟

السؤال 07: في رأيكم، ما أسباب هذه الظواهر؟ هل تتعلق بالتخطيط، أو بسلوكيات المواطنين، أو بعوامل أخرى؟

السؤال 08: كيف تصنّفون هذه التشوهات؟ وهل تعتمدون تصنيفًا معينًا في تقاريركم (بصري، عمراني، بيئي...)؟

السؤال 09: كيف يتم برمجة وتنفيذ عمليات الرقابة على مستوى الأحياء؟

السؤال 10: ما هي طبيعة التدخلات التي تقومون بها عند معاينة مخالفة؟

السؤال11: هل تواجهون صعوبات أثناء تنفيذ المهام؟

السؤال 12: ما هي الإجراءات القانونية المعتمدة عند تسجيل مخالفة عمرانية؟

السؤال 13: كيف تتم متابعة المخالفات بعد تحرير المحاضر؟

السؤال 14: هل ترون أن الإطار القانوني الحالي كافٍ لردع المخالفين؟

السؤال 15: كيف تقيّمون فعالية تدخلاتكم في الحد من المخالفات والتشوهات؟

السؤال 16: ما هي في رأيكم أنجع السبل للحد من التشوهات الحضرية؟

السؤال 17: ما اقتراحاتكم لتحسين أداء شرطة العمران محليًا؟

السؤال 18: كيف يمكن تعزيز وعي المواطن ودوره في المحافظة على النسق العمراني؟

ملخص:

تُسلّط هذه المذكرة الضوء على موضوع بالغ الأهمية، يتمثل في **"شرطة العمران ودورها في الحد من التشوهات الحضرية"**، من خلال دراسة ميدانية بمدينة خنشلة، باعتبارها نموذجًا لمدن متوسطة الحجم التي تشهد توسعًا عمرانيًا متسارعًا يفتقر أحيانًا إلى التخطيط المنهجي والرقابة الصارمة. ركزت الدراسة على مدى فعالية الأطر القانونية والتنظيمات العمرانية المعتمدة، ومدى التزام المواطنين بها، مع التطرق إلى مختلف أشكال المخالفات العمرانية التي تؤدي إلى اختلالات في النسق الحضري وفقدان الجمالية المعمارية للمدينة.

كما تناولت المذكرة بالدراسة والتحليل دور الهيئات الرقابية وعلى رأسها **شرطة العمران** في رصد وتتبع مخالفات البناء والتعدي على الأملاك العمومية والفضاءات الحضرية، مع إبراز العراقيل والصعوبات التي تعترض عملها، مثل ضعف الإمكانيات البشرية والمادية، وتداخل الصلاحيات بين مختلف المتدخلين في قطاع التهيئة والتعمير.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود ثغرات واضحة في تطبيق النصوص القانونية والتنظيمية، إلى جانب غياب التنسيق الفعال بين المصالح المعنية، مما يُضعف من نجاعة التدخلات الرقابية ويُسهم في تفاقم ظاهرة التشوهات الحضرية.

واختُتمت المذكرة بجملة من التوصيات العملية الهادفة إلى **تعزيز دور شرطة العمران** من خلال دعمها بالموارد اللازمة، وتحديث آليات المراقبة، وتعزيز التنسيق المؤسسي، مع التأكيد على ضرورة إشراك المجتمع المدني في عمليات التوعية والتحسيس، بغية ترسيخ ثقافة عمرانية مسؤولة ومُستدامة تضمن تحقيق التوازن بين النمو الحضري واحترام البيئة العمرانية.

الكلمات المفتاحية: شرطة العمران-التشوهات الحضرية-مخالفات البناء-الرقابة العمرانية-التهيئة العمرانية

ملخص الدراسة

Summary:

This dissertation addresses a highly important topic, namely **"Urban Planning Police and its Role in Reducing Urban Distortions"**, through a field study conducted in the city of Khenchela, which serves as a model for medium-sized cities experiencing rapid urban expansion that sometimes lacks systematic planning and strict oversight. The study focused on the effectiveness of legal and urban planning regulations, as well as the extent to which citizens comply with them, while exploring various forms of urban violations that lead to disruptions in the urban landscape and the loss of architectural aesthetics.

The dissertation also analyzed the role of monitoring bodies, particularly the **Urban Planning Police**, in detecting and following up on construction violations and encroachments on public property and urban spaces. It highlighted the obstacles and challenges faced by these entities, such as the lack of human and material resources, and overlapping responsibilities among the stakeholders in the urban planning and development sector.

The study concluded that there are clear gaps in the enforcement of legal and regulatory texts, along with a lack of effective coordination among the relevant departments. This weakens the efficiency of monitoring interventions and contributes to the exacerbation of urban distortions.

The dissertation ended with a set of practical recommendations aimed at **enhancing the role of the Urban Planning Police** by providing them with the necessary resources, modernizing monitoring mechanisms, and strengthening institutional coordination. It also emphasized the importance of involving civil society in awareness-raising efforts in order to instill a responsible and sustainable urban culture that ensures a balance between urban growth and respect for the urban environment.

Keywords:

Urban Planning Police-Urban Distortions-Building Violations- Urban Monitoring-Urban Development